تحليل قانون حِمَايَةُ الْمُبَلِّغِين في قطر:

"دراسة حالة مقارنة مع التشريعات الدولية "

Analysis of the Legal Protection of Whistleblowers in Qatar:

" A Comparative Study with International Legislations"

إعداد

د / ريم على عبد الرحيم الانصارى

أستاذ مشارك

كلية القانون - جامعة قطر

Dr. Reem Ali Abdul Rahim Al-Ansari

Associate ProfessorCollege of Law - Qatar University.

تحليل قانون حِمَايَةُ الْمُبَلِّغِين في قطر:
"دراسة حالة مقارنة مع التشريعات الدولية "

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل قانون حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين في قطر رقم 5 لسنة 2022، من خلال دراسة تفصيلية لبنوده وتقييم كفاءته في حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين والشهود، مع مقارنة هذه التشريعات بنظيراتها في أوروبا، الولايات المتحدة، والدول العربية. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لفهم نصوص القانون وآليات تطبيقه، بالإضافة إلى المنهج المقارن لتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين التشريعات القطرية والدولية. أظهرت النتائج أن القانون يوفر حماية جيدة من خلال ضمان سرية هوية الْمُبَلِّغين ومنع الانتقام، مع وجود تحديات في التطبيق العملي، مثل الحاجة إلى تحسين آليات التنفيذ وتوسيع نطاق الحماية والجرائم الأخرى ذات الأهمية. وأظهرت المقارنة مع التشريعات الدولية أن قطر يمكنها الاستفادة من تبني بعض أفضل الممارسات العالمية لتعزيز أطر الحماية الحالي. في الخاتمة، قدم البحث اقتراحات جديدة لتطوير القانون، شملت تحسين آليات التطبيق، توفير تعويضات للمُبلغين المتضررين، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين. يهدف هذا إلى تحقيق مستوى أعلى من الشفافية والعدالة، وبناء الثقة في النظم القانونية في قطر. يسهم هذا البحث في تعزيز الجهود الوطنية في مجابهة الفساد وسد الثغرات التشريعية وخلق بيئة آمنة للإبلاغ عن الجرائم.

الكلمات المفتاحية: قانون حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين، قطر، التشريعات الدولية، مكافحة الفساد، الشفافية، آليات حماية المبلغين، القانون رقم 5 لسنة 2022.

Abstract

This research aims to analyze Qatar's Whistleblower Protection Law No .5 of 2022 by examining its provisions and assessing its effectiveness in protecting whistleblowers and witnesses .The study employs a descriptive-analytical approach to explore the text of the law and the mechanisms of its implementation ،alongside a comparative method to evaluate Qatar's legislation against relevant laws in Europe ،the United States ،and Arab countries .The findings reveal that the Qatari law provides solid protection through confidentiality measures and safeguards against retaliation .However ،challenges remain in its practical application ،particularly in enhancing implementation mechanisms and extending protection and other critical offenses . The comparative analysis shows that Qatar can benefit from adopting best international practices to strengthen its legal framework .In conclusion ،the study offers practical recommendations to improve the law ،such as refining enforcement processes ،providing compensation to affected whistleblowers ،and fostering international and regional cooperation in whistleblower protection .These recommendations aim to promote greater transparency ،justice ،and public trust in Qatar's legal system .This research contributes to closing legislative gaps and creating a safer

environment for reporting crimes ،thereby supporting national efforts in combating corruption.

Keywords : Whistleblower Protection Law ،Qatar ،International Legislation ،Corruption Prevention ،Transparency ،Law No .5 of 2022.

مقدمة

يُعد الإبلاغ عن الجرائم والفساد من أهم الأدوات التي تعزز في بناء المزيد من الشفافية والمساءلة في المجتمعات. ومع تنامي التحديات المرتبطة بمكافحة الفساد وضمان العدالة، أضحى توفير الحماية للمبلغين ضرورة ملحة لتحفيز الأفراد على تقديم المعلومات دون خوف من الانتقام أو التعرض للأذى. يأتي هذا البحث ليتناول تحليل قانون حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين في قطر، حيث صدر القانون رقم 5 لسنة 2022 بهدف إنشاء إطار قانوني يوفر الحماية الضرورية للمبلغين والشهود والمجني عليهم. من خلال دراسة هذا القانون، سيقوم البحث بمقارنته مع التشريعات الدولية المماثلة، سعياً لاستكشاف نقاط القوة والضعف واقتراح حلول لتطوير الإطار القانوني في قطر.

مشكلة البحث

على الرغم من أهمية قانون حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين في قطر في تعزيز منظومة العدالة، يواجه تطبيقه العديد من التحديات. تتمثل مشكلة البحث في التحقق من مدى كفاية وفعالية القانون في حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين، ومعرفة ما إذا كان يوفر تدابير حماية كافية تتوافق مع الضوابط الدولية. كما يسعى البحث إلى استكشاف أوجه القصور والتحديات المحتملة في القانون وكيفية سد هذه الفجوات لتوفير بيئة آمنة وفعالة للإبلاغ عن الجرائم، بما يعزز الشفافية والعدالة في قطر.

أهداف البحث

١. **تحليل قانون حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين في قطر:** استعراض بنود القانون رقم 5 لسنة 2022 وفهم تفاصيله وآليات تطبيقه.

٢. **مقارنة التشريعات القطرية بالتشريعات الدولية:** دراسة التشريعات ذات الصلة في أوروبا، الولايات المتحدة، والدول العربية لتحديد أوجه التشابه والاختلاف.

٣. **استكشاف التحديات العملية:** التعرف على العقبات التي تقف في تطبيق القانون في قطر وآثارها.

٤. **اقتراح حلول وتوصيات:** تقديم توصيات لتحسين الأطر القانونية لحِمَايَةُ الْمُبَلِّغين في قطر بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات العالمية.

منهجية البحث

ينتهج هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتقديم دراسة تفصيلية لبنود القانون رقم 5 لسنة 2022 وتفسيرها في سياق التشريعات الدولية. كما سيتم استخدام المنهج المقارن لمقارنة التشريعات القطرية مع نظيراتها في دول أخرى، مثل أوروبا والولايات المتحدة وبعض الدول العربية. وستعتمد الدراسة على مراجعة المصادر القانونية، مثل النصوص التشريعية، الاتفاقيات الدولية، والدراسات الأكاديمية، بالإضافة إلى تحليل حالات عملية إن وجدت، لتقييم فعالية القانون في قطر وتقديم صورة شاملة عنه.

خطة البحث

الفصل الأول: الإطار النظري لحِمَايَةُ الْمُبَلِّغِين

- **المبحث الأول: مفهوم الْمُبَلِّغين وأهميتهم في مكافحة الفساد**
- المطلب الأول: تعريف الْمُبَلِّغين وحقوقهم وأهمية دورهم في مكافحة الفساد.
- المطلب الثاني: المخاطر التي تواجه الْمُبَلِّغين.

- **المبحث الثاني: الأطر القانونية الدولية لحِمَايَةُ الْمُبَلِّغين**
  - المطلب الأول: استعراض الحماية القانونية في الاتفاقيات الدولية.
  - المطلب الثاني: الحماية في التشريعات الأوروبية والأمريكية.

الفصل الثاني: دراسة حالة قطر

- **المبحث الأول: الإطار القانوني لحِمَايَةُ الْمُبَلِّغين في قطر**
  - المطلب الأول: استعراض قانون حِمَايَةُ الْمُبَلِّغِين في قطر.
  - المطلب الثاني: تحليل بنود القانون والتحديات العملية.
- **المبحث الثاني: مقارنة بين قطر والتشريعات الدولية**
  - المطلب الأول: مقارنة التشريعات القطرية بالتشريعات الدولية.
  - المطلب الثاني: مقارنة التشريعات القطرية بالتشريعات العربية.

الفصل الثالث: توصيات لتطوير حِمَايَةُ الْمُبَلِّغِين في قطر

- **المبحث الأول: تعزيز الأطر القانونية لحِمَايَةُ الْمُبَلِّغِين**
  - المطلب الأول: تحسين آليات تطبيق القانون في قطر.
  - المطلب الثاني: تطوير إجراءات الحماية من الانتقام.
- **المبحث الثاني: استشراف المستقبل والتوجهات القانونية**
  - المطلب الأول: كيفية تعزيز الشفافية والعدالة من خلال حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين.
  - المطلب الثاني: استراتيجيات لتعزيز التعاون الدولي.

الفصل الأول
الإطار النظري لحِمَايَةُ الْمُبَلِّغين

يُعدّ هذا الفصل بمثابة حجر الأساس الذي يُبنى عليه البحث، حيث يهدف إلى تقديم إطار نظري متين لفهم مفهوم حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين عن جرائم الفساد وأهميته في سياق مكافحة الفساد. يتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل مفهوم الْمُبَلِّغين، ودورهم المحوري في إظهار الفساد، والأخطار التي قد يتعرضون لها جراء قيامهم بواجبهم. كما يستعرض هذا الفصل الأطر القانونية الدولية لحِمَايَةُ الْمُبَلِّغين، مُسلطًا الضوء على أبرز الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والمحلية التي تُعنى بهذا الشأن، بالإضافة إلى استعراض نماذج من التشريعات الوطنية في بعض الدول الرائدة في مجال حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين.

المبحث الأول
مفهوم الْمُبَلِّغين وأهميتهم في مكافحة الفساد

يهدف هذا المبحث إلى إلقاء الضوء على ماهية الْمُبَلِّغين عن جرائم الفساد، وتسليط الضوء على أهمية دورهم في مكافحة هذه الآفة. يتناول المبحث تعريف الْمُبَلِّغين من منظور قانوني واجتماعي، ويستعرض الأسباب التي تدفع الأفراد للإبلاغ عن المخالفات وكيفية تأثير ذلك على بيئات العمل والمجتمع بشكل عام وآثارها المترتبة. بالإضافة إلى ذلك، يركز هذا المبحث على دراسة العوامل التي تشجع الأفراد على تبني دور المبلغ، مثل الدعم القانوني والمؤسسي المتاح، وكذلك العوامل التي قد تثنيهم عن القيام بهذا الدور المهم. كما يتناول المبحث أيضًا التأثيرات الإيجابية للإبلاغ عن الفساد

علـى تعزيـز الحوكمـة الرشـيدة وتحقيـق التنميـة المـستدامة فـي المجتمـع. تُظهـر الدراسـات أن حِمَايَـةُ الْمُبَلِّغين وتعزيـز دورهـم يـؤدي إلـى تقليـل الفـساد وزيـادة الـشفافية والمساءلة داخـل المؤسـسات، ممـا يعـزز الثقـة العامـة ويُسهم فـي تحـسين جـودة الحيـاة بشكل عام.

المطلب الأول

تعريف الْمُبَلِّغين وحقوقهم وأهمية دورهم في مكافحة الفساد

المبلغون هم الأفراد القائمون بالإبلاغ عن الأنشطة غير القانونية أو الفساد داخل مؤسساتهم أو مجتمعاتهم (حميد، 2018). يُمكن أن يشمل ذلك قضايا الفساد، المُخالفات المالية، أو انتهاكات حقوق الإنسان (النعيمي، 2012). يُعرَّف المُبلغون لغويًا واصطلاحًا بأنهم أشخاص يقومون بالإبلاغ عن هذه الأنشطة بهدف تحسين النزاهة والشفافية داخل المؤسسات (زغلول، 2017). يشمل تعريف الْمُبَلِّغين أيضًا البعد الأخلاقي، حيث يُعتبر الإبلاغ عن الفساد مسؤولية اجتماعية تقع على عاتق الأفراد الذين يشهدون أو يكتشفون مُمارسات غير قانونية تُؤثر سلبًا على المجتمع (جاوي، 2022).

حقوق الحماية للمبلغين تتنوع بين حقوق قانونية وأخرى مهنية واجتماعية (عبدالله، 2019). من بين هذه الحقوق، حقهم في الحماية من الانتقام سواء في شكل عقوبات تأديبية أو فصل من العمل أو حتى تهديدات على حياتهم وسلامتهم (الحميمات، 2016). كما يحق لهم الاحتفاظ بسرية هوياتهم لضمان عدم تعرضهم لأية مضايقات أو تهديدات (العجارمة والمعادات، 2016). بالإضافة إلى ذلك، يحق للمبلغين الحصول على الدعم القانوني اللازم للدفاع عن حقوقهم في حال تعرضهم لأي نوع من الانتقام أو المضايقات (الشمري، 2021).

أما أهمية دور المُبَلِّغين في مكافحة الفساد، فتبرز عبر قدرتهم على كشف الجرائم والممارسات غير القانونية التي غالبًا ما تبقى طي الكتمان في غياب الإبلاغ (العنزي، 2004). يساهم المبلغون بشكل كبير في دعم النزاهة والشفافية داخل المصالح العامة والخاصة (عبدالله، 2019). بدون دعم وتشجيع على الإبلاغ عن المخالفات، يمكن أن تستمر الأفعال الضارة دون رادع، مما يهدد استقرار المجتمعات وتقدمها (الحميمات، 2016). إضافة إلى ذلك، يُسهم المبلغون في تعزيز ثقافة المحاسبة والمساءلة في سياق مكافحة الفساد، وهو ما يعد أمرًا ضروريًا لتفعيل حوكمة رشيدة وضمان استخدام أمثل للموارد العامة (العجارمة والمعادات، 2016). كما أن المُبَلِّغين يلعبون دورًا رئيسيًا في تحسين بيئة العمل من خلال الكشف عن الأفعال غير الأخلاقية، مما يؤدي إلى تحسين الأداء المؤسسي وزيادة الثقة بين الموظفين والإدارة (الشمري، 2021).

تُعَد حِمَايَةُ المُبَلِّغين عاملاً أساسيًا لتحقيق المساءلة العامة والشفافية (العامري، 2020). توفير هذه الحماية يُشجع الأفراد على الكشف عن الفساد دون رهبة من التعرّض للعقوبات أو الانتقام، مما يُساعد في تعزيز الشفافية

وتحقيق العدالة داخل المجتمع (الرواشدة، 2018). يهدف هذا البحث إلى دراسة الضوابط التي تعزز من حِمَايَةُ المُبَلِّغين، مع التأكيد على الأدوات القانونية والمؤسسية التي يُمكن أن تضمن لهم الحماية الفعّالة والملائمة (الزعبي، 2019). تشمل هذه الآليات توفير تشريعات واضحة وصريحة تحمي المُبَلِّغين، وتطبيق هذه التشريعات بفاعلية لضمان بيئة آمنة للإبلاغ عن الفساد (الشويكي، 2017). بالإضافة إلى ذلك، ينبغي توفير برامج تدريبية وتوعوية لتعزيز وعي الأفراد بأهمية الإبلاغ ودورهم في مكافحة الفساد، وضمان وجود قنوات إبلاغ آمنة وفعّالة تسمح لهم بالإبلاغ دون التعرّض للخطر (الخطيب، 2015).

إن دور المُبَلّغين في كشف الجرائم والممارسات غير القانونية يُعتبر حيويًا، حيث يُساهمون بشكل كبير في بناء النزاهة والشفافية في المؤسسات العامة والخاصة (العامري، 2020). من دون دعم وتشجيع على الإبلاغ عن المخالفات، يُمكن أن تستمر الأفعال الضارة دون رادع، مما يُهدد استقرار المجتمعات وتقدمها (الرواشدة، 2018). إضافة إلى ذلك، يُسهم المبلغون في تعزيز ثقافة المحاسبة والمساءلة، وهو ما يُعدّ أمرًا ضروريًا لتفعيل حوكمة رشيدة وضمان استخدام أمثل للموارد العامة (الزعبي، 2019).

تُعَد حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين عاملاً أساسيًا لتحقيق المساءلة العامة (الشويكي، 2017). توفير هذه الحماية يُشجع الأفراد على الكشف عن الفساد دون رهبة من التعرّض للعقوبات أو الانتقام، مما يُساعد في تعزيز الشفافية وتحقيق العدالة داخل المجتمع (الخطيب، 2015). يهدف هذا البحث إلى دراسة الآليات التي تعزز من حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين، مع التركيز على الأدوات القانونية والمؤسسية التي يُمكن أن تضمن لهم الحماية الفعّالة والملائمة.

المطلب الثاني

المخاطر التي تواجه الْمُبَلِّغين

يواجه المبلغون العديد من المخاطر سواء المادية أو المعنوية أو النفسية، وكذلك مخاطر قانونية. من الناحية المادية، قد يواجه المبلغون تهديدات مباشرة أو اعتداءات جسدية كنتيجة للإبلاغ عن الجرائم أو الفساد. قد يشمل ذلك التهديد بالقتل أو الأذى الجسدي، أو حتى الاعتداء الفعلي على المُبلغ أو أفراد عائلته، مما يضعهم في حالة من القلق والخوف المستمر (Miceli، 2008). يمكن أن يؤدي ذلك إلى تعريض المُبَلّغين

وعائلاتهم لخطر فقدان الأمان الشخصي والشعور بالتهديد المستمر، مما يؤثر بشكل كبير على حياتهم اليومية ويجعلهم يترددون في اتخاذ مثل هذه الخطوة مستقبلاً.

كما أن الضغوط النفسية والاجتماعية التي قد يتعرضون لها تُعد من المخاطر المعنوية التي يمكن أن تشمل العزلة والتمييز داخل محيطهم العملي أو الاجتماعي. قد يتعرض المُبلغون للنبذ من زملائهم في العمل، أو حتى لفقدان وظيفتهم نتيجة اتخاذ إجراءات انتقامية ضدهم (العنزي، 2004). إضافة إلى ذلك، يُمكن أن يواجه المبلغون ضغوطاً نفسية كبيرة نتيجة الإحساس بالمسؤولية والخوف من العواقب المترتبة على إبلاغهم. هذه الضغوط يمكن أن تؤدي إلى آثار طويلة المدى على الصحة النفسية للمبلغين، مثل اضطرابات القلق والاكتئاب، مما يجعل من الضروري تقديم دعم معنوي واجتماعي مستمر لهم.

المخاطر الاجتماعية التي يواجهها المبلغون قد تحوي أيضاً تدهور العلاقات الاجتماعية والعائلية بسبب الضغط المجتمعي وعدم الفهم الكامل لدورهم في بعض الأحيان، مما قد يؤدي إلى الوصم الاجتماعي في بعض الأحيان، وقد يُنظر إلى المُبَلِّغين على أنهم يُخالفون الولاء للمؤسسة أو المجتمع، مما يعرضهم للعزلة الاجتماعية والانتقاد العلني (Brown، 2008). هذه العوامل تؤدي إلى تدهور العلاقات الاجتماعية ويمكن أن تساهم في زيادة مستوى الضغط والتوتر لدى المُبَلِّغين.

أما من الناحية القانونية، فقد يواجه المبلغون تهديدات تتعلق بالبلاغات الكاذبة أو التشهير، حيث قد يتم تفسير إبلاغهم على أنه بلاغ كاذب أو تشهير بالآخرين، مما يعرضهم للمساءلة القانونية والدعاوى القضائية. إضافة إلى ذلك، فإن انتهاك سرية هويات المُبَلِّغين والإجراءات القانونية المرتبطة قد يؤدي إلى تعرضهم للملاحقة القانونية، وهو ما يعرضهم لمواقف خطرة. في كثير من الأحيان تكون الأنظمة القانونية غير

مجهزة بشكل كافٍ لحِمَايَةُ المُبَلّغين من هذه المخاطر (زغلول، 2017)، مما يتركهم عرضة للإجراءات القانونية التي قد تتخذ ضدهم من قبل الأشخاص أو الجهات المتضررة من البلاغات.

وقد تشمل التحديات القانونية أيضًا نقص الحماية القانونية في بعض الأنظمة، أو عدم فعالية القوانين المتعلقة بحِمَايَةُ المُبَلّغين، مما يجعل المُبَلّغين عرضة للإجراءات الانتقامية دون حماية فعالة (United Nations Office on Drugs and Crime، 2019). بالإضافة إلى ذلك، قد يواجه المبلغون تحديات في الحصول على الدعم القانوني المناسب للدفاع عن أنفسهم في حال التعرض للملاحقة القضائية، وهو ما يجعلهم يترددون في الإبلاغ عن المخالفات خوفًا من العواقب القانونية.

تُعد هذه التهديدات من العوامل التي قد تثني الأفراد عن القيام بالإبلاغ، مما يُضعف محاولات مكافحة الفساد والمساءلة ويُعرّض المجتمع لمزيد من الأضرار (الشويكي، 2017). لذلك، من الضروري أن تتضمن الأنظمة القانونية والتشريعية حماية قوية وشاملة للمبلغين لضمان عدم تعرضهم لأي نوع من الأذى، سواء كان ماديًا أو معنويًا أو قانونيًا. ينبغي أيضاً أن يتم توفير قنوات للإبلاغ تضمن السرية والأمان، بالإضافة إلى برامج توعية لتثقيف الأفراد حول حقوقهم وطرق الحصول على الدعم اللازم. تمكين هذه الحماية يعد من أهم الخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز الثقة بين الأشخاص والمؤسسات، وبالتالي تعزيز النزاهة والشفافية والعدالة في المجتمع (OECD، 2016).

المبحث الثاني

الأطر القانونية الدولية لحِمَايَةُ الْمُبَلِّغين

يهدف هذا المبحث إلى تحليل الأنظمة القانونية الدولية لحِمَايَةُ الْمُبَلِّغين وتسليط الضوء على أبرز الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية المهتمة بهذا الموضوع. يشمل هذا الاستعراض تحليلا للاتفاقيات التي تلزم الدول بتوفير أجواء آمنة للمبلغين، مع التركيز على دورها في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة بالمؤسسات. بالإضافة إلى ذلك، سيتناول المبحث أمثلة على أفضل الممارسات من الدول التي تبنت تشريعات متقدمة لحِمَايَةُ الْمُبَلِّغين، ومناقشة التحديات التي تعرقل تطبيق هذه الاتفاقيات وأهمية التعاون الدولي لضمان حماية حقوق الْمُبَلِّغين.

المطلب الأول

استعراض الحماية القانونية في الاتفاقيات الدولية

تحتوي الأنظمة القانونية الدولية لحِمَايَةُ الْمُبَلِّغين مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات التي تهدف لتعزيز هذه الحماية على مستوى العالم. تُعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) (الأمم المتحدة، 2003) من أبرز هذه الاتفاقيات، حيث تشجع الدول على فرض الحماية الكافية للمبلغين لضمان فعالية مكافحة الفساد. تنص المادة 33 من هذه الاتفاقية على ضرورة تفعيل الحماية القانونية والإجرائية للأفراد الذين يبلغون عن الفساد، ملزمة الدول بفرض التدابير الملائمة والضرورية لضمان عدم تعرض الْمُبَلِّغين لأي نوع من أنواع الانتقام، مثل توفير آليات سرية للإبلاغ، ودعم

قانوني ونفسي مناسب. يُعتبر هذا النهج جوهريًا لضمان تمكين الأفراد من الإبلاغ عن ممارسات الفساد دون الخوف من العواقب، مما يعزز الشفافية والمساءلة العامة.

على المستوى الإقليمي، تُعتبر الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد (جامعة الدول العربية، 2010) إطارًا قانونيًا مهمًا لتعزيز حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين في المنطقة العربية. تتضمن هذه الاتفاقية مواد تُركز على حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين من الانتقام وتوفير بيئة آمنة للإبلاغ، ملزمة الدول الأعضاء بإنشاء آليات مثل قنوات الإبلاغ الآمنة والسرية. ومع ذلك، تواجه الدول العربية تحديات في تطبيق هذه الالتزامات، منها نقص الوعي بأهمية حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين وغياب بنية تحتية قانونية قوية واللازمة في بعض الدول. هذه التحديات تعيق قدرة الدول على توفير حماية فعالة، مما يجعل من الضروري تعزيز التعاون الإقليمي لتبادل الخبرات وتطوير التشريعات الوطنية لتكون أكثر انسجاما مع المعايير الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، هناك معاهدات دولية أخرى تُعنى بتعزيز حقوق الْمُبَلِّغين وضمان بيئة آمنة لهم. من أبرز هذه المعاهدات التوجيه الأوروبي رقم 1937/2019 بشأن حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين (البرلمان الأوروبي والمجلس، 2019)، الذي يُلزم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإنشاء قنوات آمنة للإبلاغ، وحِمَايَةُ الْمُبَلِّغين من الانتقام، وضمان حقهم في الحصول على المشورة القانونية والدعم. يُسهم هذا التوجيه في توحيد معايير حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين عبر الدول الأعضاء وضمان تطبيقها بفعالية، مما يعزز من بيئة الإبلاغ الآمنة ويشجع الأفراد على الإبلاغ عن الفساد والمخالفات دون الخوف من التبعات السلبية، مما يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة والعدالة. تُعتبر هذه الخطوة ضرورية لتحقيق مستوى متقدم من الشفافية والمساءلة في الاتحاد الأوروبي.

وفي السياق الأوروبي أيضًا، ورغم أن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لا تتناول بشكل مباشر حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين، إلا أن مجلس أوروبا أصدر توصيات في عام 2014

(مجلس أوروبا، 2014) تؤكد على أهمية فرض حماية أكثر فاعلية للمُبلغين كجزء من حقوق الأساسية للإنسان. تهدف هذه التوصيات إلى بناء الشفافية ومنع الفساد من خلال حماية الأفراد الذين يتقدمون بالإبلاغ. يتطلب ذلك من الدول الأعضاء توفير إطار قانوني يضمن عدم تعرض المُبَلّغين لأي نوع من الانتقام، مما يساهم في دعم سيادة القانون وحقوق الإنسان.

أما في الأمريكيتين، فتُعد اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد (منظمة الدول الأمريكية، 1996) من أبرز الأدوات القانونية في هذا المجال، حيث تنص على ضرورة حِمَايَةُ المُبَلّغين من الانتقام وتقديم الدعم اللازم لهم، مما يعزز دورهم في مكافحة الفساد على مستوى القارة. تُظهر هذه الاتفاقية أهمية الدور الذي يلعبه المبلغون في تعزيز الشفافية ومنع الفساد، حيث تؤكد على التزام الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم تعرض المُبَلّغين لأي تهديد أو ضغط نتيجة لإبلاغهم عن الفساد.

يتطلب تعزيز الحماية القانونية للمبلغين على المستوى الدولي تعاونًا وثيقًا بين الدول لضمان تطبيق هذه المعايير بفعالية. يشمل هذا التكاتف في مبادلة الخبرات وأنجح الممارسات وتطوير استراتيجيات مشتركة لمنع الفساد وتعزيز حِمَايَةُ المُبَلّغين وتحقيق العدالة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2016). كما أن التعاون بين المؤسسات الدولية يُعد ركيزة أساسية لتطوير سياسات حِمَايَةُ المُبَلّغين على مستوى عالمي. تُظهر الأمثلة العملية، مثل نجاح تطبيق التوجيه الأوروبي في ألمانيا وفرنسا، التأثير الإيجابي لهذه المعاهدات في تعزيز حِمَايَةُ المُبَلّغين وتحقيق الشفافية (Near & Miceli، 2016). إن توفير إطار قانوني دولي قوي يشكل دعامة أساسية لتشجيع الأفراد على الإبلاغ عن الفساد دون خوف، مما يساعد في تعزيز الشفافية والمساءلة والعدالة على مستوى العالم.

بوجه عام، يُعد وجود أطر قانونية دولية وإقليمية لحِمَايَةُ المُبَلِّغين خطوة مهمة نحو مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية. مع ذلك، يبقى التحدي الأهم في مدى التزام الدول بتطبيق هذه الأطر بشكل فعال وضمان أن يكون للمُبلغين الثقة الكافية للإبلاغ عن المخالفات دون الخوف من الانتقام أو التبعات السلبية.

المطلب الثاني

الحماية في التشريعات الأوروبية والأمريكية

تُعد التشريعات الأوروبية والأمريكية نماذج رائدة في مجال حِمَايَةُ المُبَلِّغين، حيث وضعت أطرًا قانونية شاملة تهدف إلى تعزيز هذه الحماية وضمان فعالية الإبلاغ عن المخالفات. في الاتحاد الأوروبي، يُعتبر التوجيه الأوروبي رقم 1937/2019 ، الذي تم اعتماده في 23 أكتوبر 2019 ، أحد أهم التشريعات الحديثة في هذا المجال (European Parliament and Council، 2019). يضع هذا التوجيه إطارًا شاملًا لحِمَايَةُ المُبَلِّغين، مُلزمًا الدول الأعضاء بفرض بعض التدابير الضرورية التي تضمن هذه الحماية. يغطي التوجيه مجموعة واسعة من المجالات، كما في مجال الصحة العامة، البيئة، وحماية المستهلك، ويتضمن متطلبات تتعلق بإنشاء قنوات آمنة وسرية للإبلاغ عن المخالفات، وحماية هوية المُبَلِّغين، وضمان عدم تعرضهم لأي نوع من أنواع الانتقام، سواء في مكان العمل أو على المستوى الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، ينص التوجيه على تقديم دعم قانوني ونفسي للمُبلغين، مما يُساعد في تنشئة بيئة آمنة ومشجعة للإبلاغ عن المخالفات وتعزيز الثقة. أثر هذا الاتجاه بشكل كبير على التشريعات الوطنية للدول الأعضاء، مما اضطرها إلى تعديل قوانينها

لتتوافق مع المعايير الموحدة. وقد واجهت بعض الدول تحديات في تنفيذ هذه المتطلبات، بما في ذلك نقص الموارد اللازمة لضمان الامتثال الكامل. على الرغم من هذه التحديات، يُعد تنفيذ هذا التوجيه خطوة هامة نحو تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة والعدالة داخل الاتحاد الأوروبي (European Parliament and Council، 2019).

في الولايات المتحدة، توجد العديد من التشريعات الفيدرالية المهمة التي تهدف إلى حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين. من أبرز هذه التشريعات قانون حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين عن المخالفات لعام 1989 (Whistleblower Protection Act of 1989) (United States Congress، 1989)، الذي يوفر حماية للمبلغين العاملين في القطاع العام من الانتقام بسبب الإبلاغ عن مخالفات. يُتيح هذا القانون للمبلغين التقدم بشكاوى ضد أي إجراء انتقامي يتخذ ضدهم، ويوفر لهم حماية قانونية لضمان عدم تعرضهم للتمييز أو العقوبات غير العادلة.

كما يُعتبر قانون دوده فرانك للإصلاح المالي وحماية المستهلك لعام 2010 (Dodd-Frank Act) من التشريعات البارزة الأخرى (United States Congress، 2010). يُقدم هذا القانون حوافز مالية للمُبلغين الذين يقدمون معلومات تؤدي إلى اكتشاف مخالفات مالية كبيرة. يشمل القانون حماية سرية الْمُبَلِّغين وحقهم في رفع دعاوى قضائية ضد الانتقام، مما يوفر إطارًا قانونيًا قويًا لدعم الْمُبَلِّغين وضمان حمايتهم. بالإضافة إلى ذلك، يتيح قانون دوده فرانك مكافآت مالية تصل إلى 30% من الغرامات النقدية المحصلة من المخالفات المكتشفة، مما يشجع المزيد من الأفراد على الإبلاغ عن الفساد والمخالفات المالية.

توفر الدراسات التحليلية المقارنة بين التشريعات الأوروبية والأمريكية، مثل دراسة "تحليل مقارن لقوانين حِمَايَةُ الْمُبَلِّغِين في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي"

(Feinstein & Devine، 2019)، إطارًا مفيدًا لفهم الفروقات بين النظامين. توضح هذه الدراسات كيف يمكن للدول الاستفادة من نقاط القوة في كل نظام لتحسين تشريعاتها الوطنية وتطبيق أفضل الممارسات. تشمل هذه الدراسات تفاصيل حول التشريعات المختلفة في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، وتناقش التحديات التي يواجهها المُبلغون في كل بيئة قانونية، بالإضافة إلى الحلول المتاحة لتعزيز حِمَايَةُ المُبَلِّغين.

تُظهر المقارنة بين التشريعات أوجه القوة والضعف في كل نظام، مما يُسهم في تحديد أفضل الممارسات الممكنة لتطبيقها في قطر. على سبيل المثال، تُعد التشريعات الفرنسية من بين الأنظمة التي تعتمد على حماية شاملة للمبلغين، مع التركيز على ضمان سرية هويتهم وتوفير الحماية من الانتقام من خلال آليات قضائية وإدارية فعّالة. يُعتبر القانون الفرنسي لحِمَايَةُ المُبَلِّغين المعروف بقانون سابين 2 (Sapin II France، 2016)، من التشريعات البارزة في هذا الإطار، ويبرز دوره في فرضه على الشركات توفير قنوات آمنة وسرية للإبلاغ وحِمَايَةُ المُبَلِّغين من أي شكل من أشكال الانتقام.

في المقابل، تقدم الولايات المتحدة حوافز مالية للمبلغين، مما يشجع الأفراد على الإبلاغ عن المخالفات. يشمل ذلك تقديم حماية قانونية للمبلغين في القطاعين العام والخاص، وحقهم في رفع دعاوى قضائية والحصول على تعويضات في حال التعرض للانتقام. توضح هذه المقارنة أن هناك أوجه تشابه في حِمَايَةُ المُبَلِّغين من الانتقام، ولكن تختلف الآليات والتشجيعات المقدمة. يُظهر النظام الفرنسي تركيزا أكبر على حماية خصوصية المُبَلِّغين وضمان عدم تعرضهم لأي انتقام، بينما يركز النظام الأمريكي على توفير حوافز مالية لجذب المُبَلِّغين للإبلاغ.

تساعد هذه الدراسات في فهم الفجوات الموجودة في التشريعات الحالية وتحديد النقاط التي يمكن تحسينها لتوفير حماية أكثر فعالية للمبلغين وتطبيق أفضل الممارسات.

يمكن لقطر الاستفادة من كلا النظامين لتعزيز تشريعاتها الوطنية، من خلال اعتماد آليات لحماية سرية المُبَلِّغين وتوفير قنوات إبلاغ آمنة، بالإضافة إلى النظر في تقديم حوافز تشجيعية للإبلاغ عن المخالفات. هذا النهج يُسهم في تعزيز ثقافة الشفافية والمسائلة، مما يدعم جهود مجابهة الفساد الوطنية والدولية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

المطلب الثالث

الحماية في التشريعات العربية

شهدت التشريعات العربية في مجال حِمَايَةُ المُبَلِّغين عن المخالفات والفساد تطورا ملحوظا في العديد من الأعوام الأخيرة، حيث اتخذت عدة الدول خطوات هامة نحو إصدار قوانين تهدف إلى تعزيز الحماية القانونية للمبلغين وتشجيعهم على الإبلاغ عن الفساد دون الخوف من الانتقام أو التبعات السلبية.

في قطر، تسعى الحكومة إلى تعزيز حِمَايَةُ المُبَلِّغين من خلال تحديث وتطوير الإطار القانوني الذي يضمن سلامة الأفراد الذين يُبلغون عن مخالفات وفساد في المؤسسات العامة والخاصة. تم إصدار تشريع جديد لحِمَايَةُ المُبَلِّغين في عام 2022، وهو القانون رقم (5) لسنة 2022 بشأن حِمَايَةُ المُبَلِّغِين (قطر، 2022)، الذي يركز على توفير حماية شاملة للمبلغين، بما في ذلك حماية هويتهم، وضمان عدم تعرضهم للانتقام أو الفصل من العمل. يُعد هذا القانون جزءًا من جهود قطر لبناء الشفافية والمساءلة وتبني أفضل الممارسات وتحسين بيئة العمل بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030 (الأمانة العامة للتخطيط التنموي، 2008). يتضمن القانون آليات واضحة للإبلاغ وقنوات آمنة

للمبلغين، بالإضافة إلى فرض عقوبات على من يحاول الانتقام منهم أو الإفصاح عن هويتهم بشكل غير قانوني.

في المملكة العربية السعودية، أحرزت الحكومة تقدمًا ملحوظًا في تعزيز حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين. تم تأسيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) بموجب الأمر الملكي رقم (أ / 65) عام 2011 (السعودية، 2011)، والتي تهدف إلى حماية النزاهة وتعزيز الشفافية ومنع الفساد. كما تم إصدار نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله في عام 2017 (المملكة العربية السعودية، 2017)، والذي يتضمن أحكامًا لحِمَايَةُ الْمُبَلِّغين والشهود والخبراء والضحايا من أي أعمال انتقامية. بالإضافة إلى ذلك، تعمل المملكة على تطوير تشريعات جديدة لتعزيز حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين كجزء من رؤيتها "رؤية المملكة 2030" (رؤية السعودية 2030، بدون تاريخ) التي تسعى إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في جميع المصالح الحكومية.

في الإمارات العربية المتحدة، تُعد حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين جزءًا رئيسيًا من نظم الحوكمة الرامي إلى تعزيز تحقيق الشفافية والمساءلة داخل الأروقة الحكومية. أصدرت الدولة عدة قوانين ولوائح تهدف إلى حِمَايَةُ الْمُبَلِّغِين، من بينها القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب (الإمارات العربية المتحدة، 2012)، الذي يتضمن أحكامًا لحِمَايَةُ الْمُبَلِّغين عن هذه الجرائم. وأصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع أيضًا قرارًا بشأن نظام الإفصاح والشفافية (هيئة الأوراق المالية والسلع، بدون تاريخ)، الذي يشمل توفير قنوات آمنة للإبلاغ عن المخالفات في القطاعات المالية وتوفير الحماية اللازمة للمبلغين.

في الأردن، قامت بخطوات تشريعية مهمة لتعزيز حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين. أُصدر قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (13) لسنة 2016 (الأردن، 2016)، الذي ينص في المادة

(24) على حماية المبلغين والشهود والخبراء والمخبرين في قضايا الفساد. يُلزم القانون الجهات المعنية باتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم تعرض الْمُبَلِّغين لأي أذى أو انتقام نتيجة لإبلاغهم عن الفساد، بما في ذلك الحفاظ على سرية هويتهم وفرض الحماية القانونية الفعّالة لهم.

تُمثل هذه التشريعات جزءًا من الجهود الأوسع لتعزيز الشفافية والمساءلة في المنطقة العربية على الصعيد الوطني. ومع كل هذا، لا تزال يوجد العديد من التحديات العملية المتعلقة بالتطبيق الفعلي لهذه القوانين (Transparency International، 2020). تواجه بعض الدول إشكاليات في توفير البنية القانونية والمؤسسية الكافية لضمان حماية فعّالة للمبلغين، بما في ذلك نقص الموارد والوعي القانوني لدى الجهات المعنية. لذا، يُعد تعزيز الإطار القانوني وتطبيقه بفعالية أمرًا ضروريًا لتعزيز ثقة الأفراد في النظام القانوني والعدالة وتشجيعهم على الإبلاغ عن المخالفات دون خوف من الانتقام.

ومن الأهمية بمكان أيضًا تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية دور الْمُبَلِّغين في مجابهة الفساد، وذلك من خلال عدة برامج توعية وتدريب تستهدف المؤسسات والأفراد على حد سواء. كما يُمكن تعزيز التكاتف الإقليمي بين الدول العربية لتبادل الخبرات وأنجح الممارسات في مجال حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين، مما يُسهم في تعزيز الجهود المشتركة لمجابهة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثاني

دراسة الحالة القطرية

يهدف هذا الفصل إلى دراسة وتحليل الأطر القانونية وآليات تطبيقها المتعلق بحِمَايَةُ الْمُبَلِّغين في دولة قطر من خلال القانون رقم 5 لسنة 2022 بشأن حماية المجني عليهم والشهود ومن في حكمهم. يشمل هذا الفصل استعراض تفاصيل القانون، بما في ذلك الفئات المشمولة بالحماية والجرائم التي تشملها الحماية، وتحليل آليات تطبيق القانون والتحديات العملية التي تواجهه. كما يتناول مقارنة القوانين القطرية بالتشريعات الدولية والعربية، مع تسليط الضوء على أوجه القصور والتحديات في القانون القطري مقارنة بالتشريعات الأخرى. نسعى من خلال هذا الفصل إلى فهم مدى فعالية القانون في تحقيق الأهداف المرجوة وتعزيز الشفافية والمساءلة والعدالة في المجتمع القطري.

المبحث الأول

الإطار القانوني لحِمَايَةُ الْمُبَلِّغين في قطر

يتناول هذا المبحث الإطار القانوني الذي وضعته دولة قطر لحِمَايَةُ الْمُبَلِّغين، ويستعرض القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تعزيز العدالة وضمان حماية الأشخاص الذين يساهمون في كشف الجرائم. يركز المبحث على تفاصيل القانون رقم 5 لسنة 2022، بما في ذلك الأهداف، التدابير، والآليات المتبعة لضمان حماية فعالة، بالإضافة إلى الفئات المستفيدة من هذه الحماية.

المطلب الأول

استعراض قانون حِمَايَةُ الْمُبَلِّغِين في قطر

صدر القانون رقم (5) لسنة 2022 في دولة قطر بعنوان "قانون حماية المجني عليهم والشهود ومن في حكمهم"، وهو يمثل تطورًا هامًا في النظام القانوني القطري لتعزيز حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين والشهود والمجني عليهم (قانون رقم 5 لسنة 2022). ويربو هذا القانون إلى توفير الحماية القانونية والعملية للأفراد الذين يساهمون في كشف الجرائم وتعزيز العدالة، وذلك من خلال عدد من التدابير والإجراءات التي تضمن سلامتهم وسرية هويتهم.

يحتوي القانون على 19 مادة – نُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 4 أغسطس 2022 – مما يجعله نافذا وقابلا للتطبيق (الجريدة الرسمية لدولة قطر، 2022). يتناول القانون تعريفات مهمة للمصطلحات المستخدمة، مثل "المُبلغ"، و"الشاهد"، و"المجني عليه"، و"المشمول بالحماية"، ويحدد بدقة نطاق الأشخاص المشمولين بالحماية القانونية (قانون رقم 5 لسنة 2022، المادة 1).

أولاً: أهداف القانون ومجال تطبيقه

يهدف القانون رقم (5) لسنة 2022 إلى تعزيز العدالة الجنائية والشفافية وتشجيع الأفراد على الإبلاغ عن الجرائم والمشاركة في الإجراءات القضائية دون خوف من التعرض للتهديد أو الانتقام (قانون رقم 5 لسنة 2022، المادة 2). يتماشى هذا القانون مع التزامات دولة قطر الدولية في مجالات حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بحماية الشهود والمُبَلِّغين، حيث يساهم في مجابهة الفساد والجريمة المنظمة من خلال فرض

الحماية اللازمة للأفراد الذين يقدمون معلومات مهمة للجهات المختصة (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2022).

يشمل مجال تطبيق القانون مجموعة واسعة من الجرائم، منها الجرائم الموجهة ضد أمن الدولة العامة الداخلي والخارجي، الجرائم الإرهابية، جرائم المخدرات، جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، جرائم الاتجار بالبشر، الجرائم الإلكترونية، الجرائم المتعلقة بالوظيفة العامة، وجرائم الزنا والجرائم الواقعة على العرض (قانون رقم 5 لسنة 2022 ، المادة 3). كما يتيح القانون لمجلس الوزراء صلاحية إضافة جرائم أخرى تستوجب توافر الحماية للمُبلغين والشهود، مما يمنح القانون مرونة للتكيف مع التحديات المستجدة (قانون رقم 5 لسنة 2022، المادة 4).

ثانياً: تدابير الحماية والإجراءات المتبعة

يتضمن القانون عدد من التدابير الضرورية لحِمَايَةُ الْمُبَلِّغين والشهود، منها إخفاء البيانات الشخصية للحفاظ على عدم معرفة هوية المبلغ والشاهد، وتوفير الحماية الجسدية والأمنية عبر توفير الحماية الخاصة والضرورية وتغيير مكان الإقامة إذا لزم الأمر (قانون رقم 5 لسنة 2022 ، المادة 7). كما يتيح القانون إمكانية الاستماع إلى الشهادة في جلسات سرية أو من خلال وسائل تقنية تضمن عدم الكشف عن الهوية، مثل استخدام تقنية الاتصال عن بعد أو تغيير الصوت أو إخفاء ملامح الوجه (قانون رقم 5 لسنة 2022، المادة 7، الفقرة 3).

يُقدم طلب الحماية إلى النيابة العامة كتابةً من قبل الشخص الراغب في الحماية أو من ينوب عنه، وتتولى النيابة العامة إصدار قرار نهائي في الطلب خلال سبعة أيام من وقت تقديمه (قانون رقم 5 لسنة 2022، المادة 5). في حال رفض الطلب، يحق لطالب الحماية التظلم من قرار الرفض أمام النائب العام، الذي يبت في التظلم خلال ثلاثة أيام.

ثالثاً: الأشخاص المشمولين بالحماية

يشمل القانون الأفراد الذين يسهمون في تحقيق العدالة وكشف الجرائم، وهم:

١. **المبلغون:** وهم الأشخاص الذين يدلون بمعلومات أو يقدمون بلاغات إلى السلطات المختصة بشأن جرائم وقعت أو يُشتبه في وقوعها، مما يساهم في كشف الجرائم وتعزيز العدالة (قانون رقم 5 لسنة 2022، المادة 1).

٢. **الشهود ومن في حكمهم:** يشمل ذلك الشهود الذين يشهدون أمام الهيئات القضائية أو التحقيقية في وقائع تتعلق بجرائم، بالإضافة إلى الخبراء، والمصادر الخاصة، ومأموري الضبط القضائي المختصين الذين يقدمون معلومات أو تقارير تسهم في سير العدالة (قانون رقم 5 لسنة 2022، المادة 1).

٣. **المجني عليهم:** وهم الأشخاص الذين وقع عليهم فعل جرمي، سواء كان ماديًا أو معنويًا، ويضمن لهم القانون الحماية اللازمة من التهديدات أو الانتقام نتيجة مشاركتهم في إجراءات التقاضي (قانون رقم 5 لسنة 2022، المادة 1).

٤. **أقارب المشمولين بالحماية:** يمتد نطاق الحماية ليضم أقارب المشمولين بالحماية حتى الدرجة الثانية، لضمان عدم تعرضهم لأي تهديد أو انتقام بسبب صلة القرابة (قانون رقم 5 لسنة 2022، المادة 2).

رابعاً: الجرائم المشمولة بالحماية

حدد القانون مجموعة من الجرائم المشمولة الحماية، وهي:

- **الجرائم الموجهة ضد أمن الدولة العامة الداخلي والخارجي:** مثل التجسس، التخريب، والتحريض على قلب نظام الحكم، نظرًا لخطورتها على سيادة الدولة واستقرارها (قانون رقم 5 لسنة 2022، المادة 3).

- **الجرائم الإرهابية:** الأعمال التي تهدف إلى ترويع المجتمع أو تهديد الأمن العام، وفقًا لتعريف قانون مكافحة الإرهاب (قانون مكافحة الإرهاب رقم 27 لسنة 2019).
- **جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية:** تشمل تصنيع وتهريب وترويج وحيازة المخدرات والمؤثرات العقلية، نظرًا لتهديدها للصحة العامة والأمن الاجتماعي (قانون مكافحة المخدرات رقم 9 لسنة 1987).
- **جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب:** العمليات المالية الهادفة إلى إخفاء مصادر الأموال غير المشروعة أو تمويل الأنشطة الإرهابية (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 20 لسنة 2019).
- **جرائم الاتجار بالبشر:** استغلال الأشخاص في أعمال السخرة، الدعارة، أو أي نوع آخر من أنواع الاستغلال، مما ينتهك حقوق الإنسان الأساسية (قانون رقم 5 لسنة 2022، المادة 3).
- **الجرائم الإلكترونية:** الجرائم المرتكبة باستخدام التكنولوجية الحديثة، مثل القرصنة الإلكترونية واختراق الأنظمة وسرقة البيانات (قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم 14 لسنة 2014).
- **الجرائم المتعلقة بالوظيفة العامة:** مثل الرشوة، الاختلاس، استغلال النفوذ، وسوء استخدام السلطة، وغيرها، بهدف مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في القطاع العام (قانون رقم 5 لسنة 2022، المادة 3).
- **جرائم الزنا والجرائم الواقعة على العرض:** الجرائم التي تنتهك الآداب العامة والأخلاق، والتحرش، وتمس كرامة الأفراد وشرفهم (قانون رقم 5 لسنة 2022، المادة 3).

- **جرائم أخرى يحددها مجلس الوزراء:** يمنح القانون مجلس الوزراء صلاحية إضافة جرائم أخرى تستوجب فرض الحماية للمُبلغين والشهود، مما يتيح مرونة للتعامل مع الجرائم المستجدة (قانون رقم 5 لسنة 2022، المادة 4).

خامساً: العقوبات على انتهاك أحكام القانون

يفرض القانون عقوبات صارمة على من ينتهك أحكامه، حيث يُعاقب كل من يهدد أو يعتدي على المُبَلِّغين أو الشهود أو يُشهّر بهم أو يفشي معلوماتهم السرية بعقوبات تصل إلى السجن المؤبد في حالة التسبب في وفاة المشمول بالحماية أو أقاربه نتيجة إفشاء المعلومات (قانون رقم 5 لسنة 2022 ، المادة 16). كما يفرض غرامات مالية كبيرة، مما يعكس جدية الدولة في حماية هؤلاء الأفراد وضمان سلامتهم.

سادساً: إنشاء إدارة الحماية والتعاون الدولي

ينص القانون على إنشاء وحدة إدارية مختصة في وزارة الداخلية تُعرف بـ"إدارة الحماية"، تتولى فرض التدابير الكافية والموارد اللازمة للحماية وتنسيق الجهود مع الجهات المعنية (قانون رقم 5 لسنة 2022، المادة 11). يتيح القانون لهذه الإدارة التفاهم مع المنظمات الدولية والجهات الأجنبية في إطار حِمَايَةُ المُبَلِّغين والشهود، مما يعزز من قدرات الدولة في توفير الحماية اللازمة وفقًا لأفضل الممارسات الدولية (قانون رقم 5 لسنة 2022، المادة 11، الفقرة 3).

يُعد القانون رقم (5) لسنة 2022 بادرة هامة في تطوير منظومة العدالة في دولة قطر، حيث يُنشأ أُطرًا قانونيًا شاملا لحِمَايَةُ المُبَلِّغين والشهود والمجني عليهم ومن في وضعهم. يعكس هذا القانون التزام دولة قطر بتمكين العدالة وحماية حقوق الإنسان، ويتماشى مع الضوابط الدولية والإقليمية في هذا المجال ومكافحة الفساد (منظمة الشفافية الدولية، 2022). عبر تحديد الأشخاص المشمولين بالحماية والجرائم التي تشملها

الحماية، يوفر القانون بيئة قانونية تشجع الأفراد على المساعدة مع السلطات ذو الشأن دون خوف من التعرض للتهديد أو الانتقام، مما يسهم في مكافحة الجرائم وفرض مزيد من الأمن والاستقرار وتطبيق القانون في المجتمع.

المطلب الثاني

تحليل بنود القانون والتحديات العملية

يُعتبر قانون رقم (5) لسنة 2022 بشأن حماية المجني عليهم والشهود ومن في حكمهم في دولة قطر تطورًا مهما في تعزيز منظومة العدالة وحماية حقوق الأفراد الذين يساهمون في كشف الجرائم. يهدف القانون إلى حماية شاملة للمبلغين والشهود والمجني عليهم، من خلال تحديد آليات تطبيق واضحة وتدابير حماية فعّالة. ومع ذلك، يواجه تنفيذ هذا القانون بعض الاشكاليات العملية التي تستدعي التحليل والدراسة.

أولاً: دراسة آليات تطبيق القانون

يتضمن القانون عدد من الآليات التي تتجه إلى الحماية الضرورية للمشمولين به. تُقدم أذون الحماية إلى النيابة العامة كتابةً من قبل الشخص المعني أو من ينوب عنه، ويتم الحسم في الطلب خلال سبعة أيام من وقت تقديمه، وفقًا للمادة (5) من القانون. في حالة رفض الطلب، يحق لطالب الحماية التظلم من قرار الرفض أمام النائب العام، الذي يبت في التظلم خلال ثلاثة أيام.

تشمل التدابير الوقائية للحماية المقررة في القانون ما يلي:

١. **إخفاء البيانات الشخصية:** تنص المادة (6) على أنه يمكن حجب تلك البيانات للمشمول بالحماية كليا أو جزئيًا، وتجزينها وتشفيرها في سجل سري لدى النيابة

العامة. يهدف هذا الإجراء إلى حماية هوية المبلغ أو الشاهد ومنع تعرضه لأي تهديدات أو أعمال انتقامية.

٢. **جلسات سرية واستخدام التقنيات الحديثة:** يسمح القانون بالاستماع إلى أقوال المضمون بالحماية في جلسات سرية، أو من خلال استخدام الوسائط الإلكترونية مع جواز تمويه الصوت أو تغيير ملامح الوجه، وفقًا للمادة (7). هذا يضمن سرية الشهادة وحماية هوية الشاهد أو المبلغ.

٣. **توفير الحماية الجسدية والأمنية:** تشمل تدابير الحماية أيضًا توفير الحماية الجسدية للمشمول بالحماية، ووضع حراسة على منزله، وتغيير موطن عمله بصورة مؤقتة أو دائمة بالترتيب مع جهة عمله إذا لم تكن خصمًا في الواقعة.

ثانياً: حماية هوية المبلغين

تعد حماية هوية المُبلغين أحد أهم الجوانب في القانون لضمان تشجيع الأفراد على الإبلاغ عن الجرائم دون خوف. تنص المادة (9) على أن بيانات المشمولين بالحماية تُعتبر غير علنية، ولا يجوز الكشف عنها إلا أمام المحكمة المختصة وبموافقته. كما تحظر المادة (10) نشر أي من الأحكام أو الأوامر أو المحاضر المتعلقة بالقضية دون أمر من المحكمة أو النيابة العامة. هذه الضمانات القانونية تهدف إلى حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين والشهود من أي انتهاكات لخصوصيتهم أو تعرضهم للانتقام.

ثالثاً: التحديات في التنفيذ

على الرغم من الإطار القانوني المتقدم، يواجه تطبيق القانون عددًا من التحديات العملية:

- **نقص الوعي القانوني:** قد يكون هناك نقص في وعي الجمهور بوجود القانون وإجراءات طلب الحماية، مما قد يؤدي إلى تردد الأفراد في الإبلاغ عن الجرائم أو طلب الحماية المقررة لهم. أشارت وزارة العدل القطرية إلى أهمية تعزيز الوعي القانوني لدى المواطنين والمقيمين لضمان فعالية التشريعات الجديدة.
- **الثقافة المجتمعية:** قد تؤثر الجوانب الثقافية والاجتماعية على استعداد الأفراد للإبلاغ عن الجرائم، وخصوصا في حالات الجرائم التي تحتوي على مسائل حساسة أو تمس الشرف والسمعة. الخوف من الوصم الاجتماعي أو الانتقام قد يثني البعض عن التقدم ببلاغات وتأثيرها المحتمل.
- **التنسيق بين الجهات المختصة:** يتطلب تنفيذ تدابير الحماية تنسيقًا فعالاً بين النيابة العامة، وإدارة الحماية في وزارة الداخلية، والجهات الأمنية الأخرى. هذا التنسيق الفعال بين الجهات يضمن سرعة وفعالية تقديم الحماية اللازمة وتعزيزها.
- **التحديات التقنية:** يعتمد القانون على استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الوسائط الإلكترونية وتقنيات الاتصال عن بعد لحماية هوية المشمولين بالحماية. يتطلب ذلك بنية تحتية تقنية كافية ومتطورة وتعليم الكوادر على استخدام هذه التقنيات بشكل آمن وفعال.
- **حماية البيانات الشخصية وأثر قانون رقم (13) لسنة 2016 على قانون رقم (5) لسنة 2022:** تتزايد أهمية حماية البيانات الشخصية للمشمولين بالحماية في ضوء اعتماد الإجراءات القانونية والقضائية على استخدام التكنولوجيا الحديثة في جمع

المعلومات وتداولها. ورغم أن قانون حماية البيانات الشخصية رقم (13) لسنة 2016 يشكّل الإطار العام لضمان إخفاء البيانات وحمايتها من الاختراق أو الولوج غير المصرح به، فإنَّ المادتين (18) و (19) من هذا القانون تنصان على استثناءات محددة تسمح بمعالجة البيانات الشخصية أو الإفصاح عنها في ظروف معينة، قد تشمل مقتضيات الأمن العام أو الضرورة القانونية أو تحقيق المصلحة العامة.

١. نطاق الإعفاءات في المادتين (18) و(19):

- تنص المادتان على جواز معالجة البيانات الشخصية أو إظهارها من دون الحصول على موافقة صاحب البيانات، إذا كان ذلك مطلوبًا لغايات محددة كالأمن الوطني، أو تنفيذ التزامات قانونية، أو الامتثال لأحكام قضائية.
- تهدف هذه الإعفاءات إلى تمكين الجهات المختصة (مثل الجهات الأمنية أو القضائية) من أداء مهامها الرقابية والتحقيقية بكفاءة، لا سيما في القضايا التي تتعلق بالأمن العام أو مكافحة الجريمة وتحقيق العدالة.

٢. انعكاس هذه الإعفاءات على قانون حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين رقم (5) لسنة 2022:

- **التوفيق بين السرية والإفصاح الضروري:** يمنح قانون رقم (5) لسنة 2022 حماية واسعة للمُبلِّغين والشهود والمجنيين عليهم من خلال الحفاظ على سرية هوياتهم وبياناتهم الشخصية. ومع ذلك، قد تواجه الجهات المختصة إشكالياتٍ في حالة احتياجها للاطلاع على بيانات معيّنة لغرض إتمام التحقيقات أو الإجراءات القضائية، وفقًا للاستثناءات المنصوص عليها في المادتين (18) و(19) من قانون رقم (13) لسنة 2016. وبالتالي، لا بد من إعمال التوازن بين احترام سرية المُبلّغ وحماية سلامته من جهة، ومتطلبات التحقيق والعدالة الضرورية من جهة أخرى.

- **خطر اتساع نطاق المعالجة:** في بعض الأحيان، قد تُفسَّر الإعفاءات بشكل واسع، مما يتيح للجهات المختصة تبادل بيانات المُبَلِّغين والشهود مع جهاتٍ أخرى أو الكشف عنها، بحجة الضرورة الأمنية أو القانونية. ولذا فإنَّ تطبيق قانون رقم (13) لسنة 2016 ينبغي أن يتم بحذر، بحيث تُمارس الاستثناءات في أضيق الحدود وبما يتوافق مع أهداف الحماية المنصوص عليها في قانون رقم (5).
- **ضمانات التطبيق الفعّال:** يستوجب الأمر أن تقوم الجهات المختصة بوضع بعض اللوائح التنفيذية واضحة ودقيقة، تُوضع آليات الحصول على البيانات الشخصية للمضمونين بالحماية، ومتى يجوز الإفصاح عنها بموجب المادتين (18) و(19) ، لتفادي حدوث تعارض مع الهدف الرئيس لقانون حِمَايَةُ المُبَلِّغين (أي توفير السرية والأمان). كما يتعيّن توفير سجلات أو رقابة داخلية تضمن عدم إساءة استخدام هذه الإعفاءات.
- **أهمية التنسيق المؤسسي والرقابة:** لتفادي التعارض بين أحكام القانونين، لا بدّ من وجود تنسيق فعّال ومستمر بين الجهات المسؤولة عن تطبيق قانون حماية البيانات الشخصية والجهات القضائية والأمنية التي تتولى تنفيذ قانون حِمَايَةُ المُبَلِّغين. ويمكن تعزيز ذلك عبر:
- تشكيل لجان أو وحدات تنسيقية مشتركة بين وزارة الداخلية، والنيابة العامة، وهيئة الرقابة الإدارية والشفافية، تضع معايير وضوابط تضمن حماية بيانات المُبَلِّغين.
- تكثيف البرامج التوعوية والتدريبية، بحيث يدرك العاملون في الأجهزة المختصة حدود الاستخدام المشروع للبيانات، ويستوعبون جيدًا مسؤولياتهم تجاه حماية خصوصية المُبَلِّغين.

- تفعيل أدوات التدقيق والرقابة الداخلية؛ للتأكد من عدم استغلال الثغرات المتعلقة بتطبيق المادتين (18) و(19) على نحو يضر بالسرية الواجبة.

الخلاصة هي أن تطبيق القانون رقم (13) لسنة 2016 يُعدّ عنصرًا مهما لضمان سرية بيانات الْمُبَلِّغين المشمولين بالحماية في قانون رقم (5) لسنة 2022 ، إلّا أنّ الإعفاءات الواردة في المادتين (18) و(19) قد تخلق مساحة لتعارض محتمل بين متطلبات الأمن والتحقيقات القانونية وبين مبدأ السرية. لذا، يجب توضيح ضوابط هذه الإعفاءات ووضع آليات صارمة للرقابة على استخدامها وتطبيقها، حتّى لا يتم تجاوز الهدف الأساسي من قانون حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين، وهو تشجيع الأفراد على الإبلاغ من دون خوف على سلامتهم أو سرية معلوماتهم. إن معالجة هذه التحديات تتطلب جهودًا مشتركة، تشريعية وتنفيذية، لضمان فعالية القوانين واستمرارية بناء الثقة بين الجهات المتخصصة والجمهور في آن واحد.

رابعاً: سبل التغلب على التحديات

لمواجهة هذه التحديات، يمكن اتخاذ الإجراءات التالية:

١. **تعزيز التوعية القانونية:** عبر حملات توعية عبر الوسائل الإعلامية والرقمية المتنوعة ومنصات التواصل الاجتماعي، لتعريف الجمهور بحقوقهم وإجراءات طلب الحماية. يمكن تنظيم ورش عمل وندوات تثقيفية بالمشاركة مع الجهات المعنية لزيادة فهم المواطنين والمقيمين لحقوقهم القانونية وكيفية استخدام هذه الحقوق بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، يمكن نشر كتيبات ودلائل إرشادية في الكيانات التعليمية والأماكن العامة.

٢. **تدريب الكوادر المختصة:** توفير برامج تدريبية متخصصة ذات نوعية عالية للقضاة وأعضاء النيابة العامة وموظفي إدارة الحماية، لتعزيز مهاراتهم في

التعامل مع البلاغات وحماية حقوق المُبَلِّغين. كما يشمل التدريب على استعمال التقنيات الحديثة اللازمة في حماية البيانات والتعامل مع المنصات الإلكترونية، بالإضافة إلى تعزيز فهمهم للتحديات النفسية والاجتماعية التي قد يواجها المبلغون (Feinstein et al., 2021) ، إضافة إلى تعزيز فهمهم للمستجدات القانونية وتطوير مهاراتهم في إدارة حالات الحماية بفعالية. يمكن أيضًا التعاون مع منظمات دولية لتقديم خبرات خارجية والاستفادة منها وتعزيز المهارات المتقدمة.

٣. **تطوير البنية التحتية التقنية:** الاستثمار في التقنيات الحديثة والآمنة الضرورية لحماية الاتصالات والبيانات. يشمل ذلك تحسين أنظمة الأمان السيبراني وتعزيز القدرة على مواجهة التهديدات الرقمية، إضافة إلى استخدام أدوات حديثة لضمان سرية المعلومات ونقل البيانات بشكل آمن. يمكن أيضا توفير خطوط اتصال مباشرة وآمنة للمبلغين للتواصل مع الجهات المختصة.

٤. **تعزيز التعاون المؤسسي:** تأسيس بعض اللجان التنسيقية أو وحدات خاصة بين الجهات المتخصصة لضمان حرية المعلومات بسرعة وفعالية كافية. يجب تعزيز الشراكة بين الجهات الأمنية، القضائية، والإدارية، وتطوير بروتوكولات مشتركة لازمة لتبادل البيانات. هذا يشمل وضع آليات واضحة لتوزيع المسؤوليات والحد من التعقيدات البيروقراطية التي قد تؤثر على تقديم الحماية بفعالية.

يمثل قانون رقم (5) لسنة 2022 تطورًا هامًا ومتقدمًا في تعزيز حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين والشهود في دولة قطر، مما يسهم في تعزيز العدالة ومكافحة الجرائم وتحقيق بيئة قانونية أكثر أمانًا وعدالة. يُعتبر هذا القانون خطوة ضرورية لتشجيع الأفراد على الإبلاغ عن الجرائم دون خوف من التعرض للتهديد أو الانتقام، مما يعزز من فعالية النظم القضائية ويضمن مزيدًا من الشفافية والمساءلة في المجتمع. ومع ذلك، فإن نجاح القانون يعتمد

بشكل كبير على فعالية تطبيقه ومعالجة الإشكاليات العملية المرتبطة به، بما في ذلك الوعي القانوني والتنسيق بين الجهات المختلفة. يتطلب ذلك أعمالاً متشابكة من المؤسسات الحكومية والمنظمات المدنية والعملية لتعزيز الوعي القانوني بين جميع فئات المجتمع، وتطوير القدرات التقنية والمؤسسية لضمان تقديم الدعم اللازم للمشمولين بالحماية، وضمان وجود الموارد البشرية والمادية الضامنة لتنفيذ القانون بكفاءة وفعالية. من خلال مواجهة هذه التحديات، يمكن للقانون أن يحقق أهدافه في حماية الأفراد وتعزيز الثقة في نظام العدالة، ويُسهم في خلق بيئة قانونية تدعم حقوق الإنسان وتعمل على مكافحة الجريمة بفعالية. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب تعزيز الثقة بين المواطنين والجهات الحكومية، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمبلغين والشهود، وضمان استدامة هذه الجهود من خلال مراجعة مستمرة للقانون وتحسين آليات تطبيقه وفقًا للتحديات المستجدة.

المبحث الثاني

مقارنة بين قطر والتشريعات الدولية والعربية

يهدف هذا المبحث إلى تحليل مدى التوافق بين التشريعات القطرية المتعلقة بحِمَايَةُ الْمُبَلِّغين وآلياتها مع المعايير الدولية والعربية، من خلال مقارنة قانون رقم (5) لسنة 2022 مع التشريعات الدولية والإقليمية المعنية بحِمَايَةُ الْمُبَلِّغين. يساعد هذا التحليل في تحديد النقاط القوية في القانون القطري وأوجه الفجوات التي يمكن تداركها لتعزيز الحماية المقدمة للمبلغين.

المطلب الأول

مقارنة التشريعات القطرية بالتشريعات الدولية

يهدف هذا المطلب إلى استعراض كيفية توافق التشريعات القطرية المرتبطة بحِمَايَةُ الْمُبَلِّغِين مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات المختلفة، من خلال مقارنة قانون رقم (5) لسنة 2022 مع عدد من الاتفاقيات والتشريعات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتوجيه الأوروبي رقم 1937/2019 ، والتشريعات الأمريكية. يساعد هذا التحليل في تركيز الحديث على النقاط القوية في القانون القطري والتحديات والفجوات التي يمكن معالجتها لتعزيز الحماية المقدمة للمبلغين.

أولاً: مقارنة القانون القطري مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تُعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 من أهم المعايير الدولية الأساسية في مجال مكافحة الفساد وحِمَايَةُ الْمُبَلِّغين. تنص المادة 33 من الاتفاقية على ضرورة اتخاذ الدول الأطراف بعض التدابير المناسبة لوضع الحماية للمبلغين عن أفعال الفساد بشكل معقول (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2004).

مدى توافق القانون القطري مع الاتفاقية:

- **توفير الحماية القانونية:** ينسجم القانون القطري رقم (5) لسنة 2022 مع متطلبات الاتفاقية، حيث يوفر الحماية القانونية للمبلغين والشهود والمجني عليهم، ويضمن حقوقهم الأساسية في السلامة والأمان. يشمل ذلك الحماية من الانتقام وضمان عدم تعرض الْمُبَلِّغين لأي أضرار مادية أو معنوية نتيجة الإبلاغ عن المخالفات. كما يوفر القانون آليات قانونية تتيح للمبلغين الطعن في أي إجراءات تتخذ ضدهم بشكل غير قانوني.
- **سرية هوية الْمُبَلِّغين:** يلتزم القانون القطري بسرية هوية الْمُبَلِّغين، ويحظر الإفصاح عن بياناتهم الشخصية إلا في حالات محددة وبإذن من الجهات المختصة الضرورية، مما يتوافق مع توصيات الاتفاقية. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن القانون تدابير إضافية لضمان سرية المعلومات، بما في ذلك توفير تدريب للعاملين في الجهات المتخصصة حول مدي التعامل مع المعلومات بسرية تامة وتطبيق تقنيات تشفير حديثة اللازمة لحماية البيانات.
- **تدابير الحماية:** يتضمن القانون القطري تدابير حماية متنوعة، مثل وضع الحماية الجسدية، وإخفاء البيانات الشخصية، واستخدام التقنيات الحديثة لإخفاء هوية الْمُبَلِّغين، وهو ما يتماشى مع الضوابط القانونية الدولية. تشمل تدابير الحماية أيضًا

توفير خط ساخن يمكن للمبلغين من خلاله الحصول على المساعدة في أي وقت، وتوفير فرق مختصة لتقديم الدعم الفوري في الحالات الطارئة. كما يعمل القانون على بناء الوعي بأهمية حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين عبر حملات توعية تستهدف المؤسسات والأفراد على حد سواء.

ثانياً: مقارنة القانون القطري مع التوجيه الأوروبي رقم 1937/2019

أصدر الاتحاد الأوروبي التوجيه رقم 1937/2019 بشأن حماية الأشخاص الذين يتقدمون ببلاغات عن مخالفات قانون الاتحاد (التوجيه الأوروبي رقم 1937/2019 ، 2019). يهدف التوجيه إلى تعزيز حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين من خلال:

- **إنشاء قنوات إبلاغ آمنة:** يُلزم التوجيه الدول الأعضاء بإنشاء قنوات داخلية وخارجية آمنة وسرية للإبلاغ عن المخالفات. تشمل هذه القنوات منصات إلكترونية وتطبيقات هاتفية تسهل عملية الإبلاغ وتحافظ على سرية المعلومات. يُعتبر توفير هذه القنوات أمرًا بالغ الأهمية لضمان وصول الْمُبَلِّغين إلى الجهات المختصة بسهولة ودون خوف من التعرض لأي مخاطر.
- **حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين من الانتقام:** يحظر التوجيه أي شكل من أشكال الانتقام ضد الْمُبَلِّغين، ويُلزم بتوفير تدابير لحمايتهم، مثل نقلهم إلى وظائف أخرى أو توفير الحماية الجسدية لهم إذا لزم الأمر. كما يتضمن التوجيه إجراءات لضمان عدم تعرض الْمُبَلِّغين لأي مضايقات من قبل زملائهم أو رؤسائهم في العمل، ويُلزم الدول الأعضاء بتوفير الدعم القانوني والنفسي للمُبلغين الذين يواجهون تهديدات أو تحديات نتيجة إبلاغهم.
- **تقديم الدعم القانوني والنفسي:** بالإضافة إلى حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين من الانتقام، يُلزم التوجيه الدول الأعضاء بتوفير دعم قانوني للمُبلغين لمساعدتهم في القضايا القانونية

المرتبطة ببلاغاتهم، وكذلك تقديم الدعم النفسي لضمان استقرارهم النفسي والعاطفي خلال فترة التحقيقات. يُعد هذا الجانب أحد النقاط المهمة التي يمكن للقانون القطري تطويرها لتوفير حماية شاملة للمبلغين.

نقاط المقارنة:

- **نطاق الحماية:** يغطي التوجيه الأوروبي عدد واسع من المواضيع، ومن ذلك الصحة العامة، حماية المستهلك، والبيئة. بينما يركز القانون القطري على مجموعة محددة من الجرائم، إلا أنه يمنح مجلس الوزراء صلاحية تطويق نطاق الجرائم المشمولة بالحماية. من المهم أن يُنظر في توسيع نطاق الحماية ليضم مجالات إضافية مثل الجرائم البيئية وحقوق الإنسان والسلامة العامة، مما يسهم في تعزيز الثقة بين الأفراد والعدالة وتشجيعهم على الإبلاغ عن المخالفات بشكل أكبر. إن انتشار نطاق الحماية يمكن أن يساعد في خلق بيئة أكثر أمانًا وشفافية، ويجعل القانون القطري أكثر توافقًا مع الضوابط الدولية المعتمدة.
- **آليات الإبلاغ:** يشجع التوجيه الأوروبي على وجود قنوات إبلاغ داخلية في المؤسسات. في المقابل، يعتمد القانون القطري على تقديم طلبات الحماية إلى النيابة العامة، مما قد يتطلب تعزيز قنوات الإبلاغ داخل المؤسسات القطرية الآمنة. يمكن أن يشمل ذلك إنشاء منصات إلكترونية آمنة وسرية لتيسير عملية الإبلاغ داخل المؤسسات، مما يتيح للمبلغين الشعور بالأمان وعدم الخوف من الانتقام. كما أن توفير هذه القنوات يسهم في تعزيز الشفافية ويعزز من قدرة المؤسسات على اكتشاف ومعالجة المخالفات بشكل فعال.
- **التدابير الوقائية:** يتضمن كلا التشريعين تدابير الحِمَايَةُ المُبَلّغين، لكن التوجيه الأوروبي يركز أيضًا على تقديم الدعم النفسي والقانوني اللازم للمبلغين، وهو ما

يمكن اعتباره مجالًا للتطوير في القانون القطري. يمكن للقانون القطري أن يستفيد من تضمين إجراءات إضافية مثل توفير استشارات نفسية مجانية للمبلغين، ودعم قانوني يساعدهم في جهود مكافحة الفساد التي قد يواجهونها. إن تقديم هذا النوع من الدعم يمكن أن يسهم في تحسين الحالة النفسية للمبلغين ويجعلهم أكثر استعدادًا للإبلاغ عن المخالفات، مما يعزز من جهود مكافحة الفساد ويزيد من فعالية الحماية المقدمة.

ثالثاً: مقارنة القانون القطري مع التشريعات الأمريكية

في الولايات المتحدة، يُعتبر قانون حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين عن المخالفات لعام 1989 (U.S) Office of Special .Whistleblower Protection Act of 1989 Counsel، 1989) أساسًا لِحِمَايَةُ الْمُبَلِّغِين في القطاع العام. كما يُقدم قانون دوده فرانك لعام 2010 حوافز مالية للمبلغين عن المخالفات المالية (Dodd-Frank Wall Street Reform and Consumer Protection Act، 2010) في القطاعين العام والخاص.

نقاط المقارنة:

- **الحوافز المالية:** يقدم القانون الأمريكي حوافز مالية للمبلغين في قضايا الأوراق المالية، مما يشجع على الإبلاغ عن المخالفات. لا يتضمن القانون القطري حاليًا مثل هذه الحوافز. يمكن أن يكون إدراج حوافز مالية في القانون القطري وسيلة فعالة ومهمة لتشجيع المزيد من الأفراد على الإبلاغ عن المخالفات دون خوف من العواقب. من خلال تقديم مكافآت مالية، يمكن تحفيز الأفراد على الكشف عن الفساد والمخالفات، مما يسهم في زيادة الشفافية وتعزيز بيئة العمل. يمكن أن تشمل هذه الحوافز تقديم نسبة من الأموال المستردة في حالة الكشف عن مخالفات مالية كبيرة أو تقديم مكافآت تشجيعية وفقًا لمدى أهمية المعلومات المقدمة.

- **نطاق الحماية:** يغطي القانون الأمريكي المُبَلِّغين في القطاعين العام والخاص، بينما يركز القانون القطري على المُبَلِّغين في نطاق الجرائم المحددة في القانون. انتشار نطاق الحماية واسع ليضمن المزيد من القطاعات يمكن أن يزيد من فعالية القانون ويعزز من دوره في مكافحة الفساد. يمكن أن يشمل ذلك إضافة المزيد من الجرائم المشمولة بالحماية، مثل المخالفات المتعلقة بالصحة والسلامة العامة، والجرائم البيئية، ومخالفات حقوق الإنسان. إن توسيع نطاق الحماية سيسهم في تعزيز الثقة بين المُبَلِّغين ويجعلهم يشعرون بأن القانون يغطي جميع أنواع الجرائم المحتملة، مما يشجع المزيد من الأفراد على الإبلاغ عن المخالفات.
- **آليات التظلم والتعويض:** يوفر القانون الأمريكي آليات للمُبلغين للطعن في القرارات الانتقامية والحصول على تعويضات. ينص القانون القطري على حق التظلم أمام النائب العام، لكن قد يكون من المفيد تعزيز آليات التعويض وإعادة التأهيل الفعالة. يشمل ذلك تقديم دعم قانوني متكامل للمبلغين الذين يواجهون إجراءات انتقامية وتوفير حماية إضافية لضمان عدم تعرضهم لأي ضرر. بالإضافة إلى ذلك، يمكن توفير برامج لإعادة تأهيل المُبَلِّغين المتضررين، بما في ذلك تقديم استشارات قانونية مجانية ودعم نفسي للمساعدة في تجاوز الآثار النفسية الناجمة عن الانتقام. كما يمكن النظر في إنشاء صندوق خاص لتعويض المُبَلِّغين المتضررين ماليًا في حال تعرضهم لأي خسائر نتيجة للإبلاغ عن المخالفات، وذلك لضمان عدم تعرضهم لأي ضرر مادي أو معنوي.

رابعاً: أوجه القصور والتحديات في القانون القطري مقارنة بالتشريعات الدولية

- **عدم وجود حوافز مالية:** في حين تقدم بعض التشريعات الدولية حوافز مالية للمبلغين، لا يتضمن القانون القطري مثل هذه الحوافز، مما قد يقلل من الدافع للإبلاغ عن المخالفات. يمكن كون الحوافز المالية أداة قوية لتحفيز الأفراد على تقديم بلاغات حول المخالفات، وخاصة في القضايا التي تتطلب الكشف عن معلومات حساسة لبناء الثقة. إن توفير حوافز مالية قد يساعد في تعويض الأفراد عن أي مخاطر قد يواجهونها أو خسائر يتعرضون لها نتيجة للإبلاغ، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة معدل البلاغات وتعزيز بيئة النزاهة والشفافية والعدالة.
- **توسيع نطاق الحماية:** قد يكون من الجيد اتساع نطاق الجرائم المشمولة بالحماية بشكل واسع في القانون القطري ليشمل مجالات أخرى مثل الجرائم البيئية وحقوق الإنسان، بما يتماشى مع الضوابط الدولية. يشمل ذلك وضع مجموعة أوسع والمتنوعة من الجرائم والمخالفات، مثل الانتهاكات المتعلقة بالسلامة العامة أو التمييز في مكان العمل. إن اتساع نطاق الحماية ليشمل هذه المجالات قد يسهم في تعزيز الثقة بين الأفراد وتشجيعهم على الإبلاغ عن أي مخالفات يرونها، بما يؤدي إلى خلق بيئة عمل أكثر شفافية وأمانًا.
- **تعزيز آليات الإبلاغ الداخلية:** يمكن تعزيز قنوات الإبلاغ داخل المؤسسات، مما يسهل عملية الإبلاغ ويحمي المُبَلِّغين من الانتقام داخل بيئة عملهم. يشمل ذلك إنشاء قنوات داخلية للإبلاغ تكون محايدة وسرية، مما يتيح للمبلغين فرصة الإبلاغ عن المخالفات دون خوف من التعرض لأي مضايقات من قبل زملائهم أو رؤسائهم. بالإضافة إلى ذلك، يجوز إنشاء نوافذ إلكترونية آمنة تتيح للأفراد تقديم بلاغاتهم

بسهولة وسرية، مع التأكيد على حماية بياناتهم الشخصية وعدم الإفصاح عنها إلا بإذن.

- **الدعم النفسي والقانوني:** قد يستفيد القانون القطري من تضمين تدابير لتقديم الدعم النفسي والقانوني الشامل للمبلغين، كما هو الحال في بعض التشريعات الدولية. يشمل ذلك توفير استشارات نفسية للمبلغين الذين قد يواجهون ضغوطات أو تهديدات نتيجة الإبلاغ عن المخالفات، بالإضافة إلى توفير دعم قانوني مجاني لمساعدتهم في التعامل مع أي قضايا قانونية تنشأ عن بلاغاتهم. إن تقديم هذا النوع من الدعم يمكن أن يقدم تحسينات الحالة النفسية للمبلغين وزيادة مستوى الأمان لديهم، مما يشجع على مزيد من الإبلاغ عن المخالفات.

يُظهر التحليل أن القانون القطري رقم (5) لسنة 2022 يتوافق بشكل كبير مع المعايير الدولية في مجال حِمَايَةُ الْمُبَلِّغِين، من حيث توفير الحماية القانونية وسرية الهوية وتدابير الحماية. ومع ذلك، هناك مجالات يمكن تعزيزها، مثل تقديم حوافز إضافية للمبلغين، وتوسيع نطاق الجرائم المشمولة، وتعزيز آليات الإبلاغ داخل المؤسسات، وتقديم الدعم النفسي والقانوني للمبلغين. من خلال الاستفادة من التجارب الدولية، يمكن لقطر تطوير تشريعاتها لبناء حِمَايَةُ الْمُبَلِّغِين، مما يسهم في منع الفساد وتعزيز الشفافية والمسائلة والعدالة.

المطلب الثاني

مقارنة التشريعات القطرية بالتشريعات العربية

يهدف هذا المطلب إلى مقارنة القانون القطري رقم (5) لسنة 2022 بشأن حماية المجني عليهم والشهود ومن في وضعهم مع التشريعات العربية المماثلة، بغرض تحديد مدى توافق القانون القطري مع المعايير الإقليمية وأفضل الممارسات في المنطقة. تشمل هذه المقارنة تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين القانون

القطري وتشريعات دول عربية مثل المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، والأردن، بالإضافة إلى تسليط الضوء على التحديات والفرص لتحسين الإطار القانوني القطري.

أولاً: مقارنة القانون القطري مع التشريعات السعودية

في المملكة العربية السعودية، تم تعزيز حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين من خلال نظام حماية المبلغين عن الفساد الذي أقره مجلس الوزراء في عام 2019 (هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، 2019). يهدف النظام إلى حِمَايَةُ الْمُبَلِّغِين عن جرائم الفساد المالية والإدارية، ويشمل ذلك توفير سرية شخصية المُبَلِّغين وحمايتهم من الانتقام.

نقاط المقارنة:

- **نطاق الحماية:** القانون القطري يغطي أعداد كبيرة ومتنوعة من الجرائم، بما في ذلك الجرائم المتعلقة بالفساد، الإرهاب، غسل الأموال، الجرائم الإلكترونية، والجرائم المرتبطة بالوظيفة العامة، مما يجعله من أكثر القوانين شمولية في المنطقة (قانون رقم 5 لسنة 2022 ، المادة 3). كما يوفر حماية للمجني عليهم

والشهود ومن في حكمهم، ويشمل استعمال التقنيات الحديثة لتوطين سرية وأمان المُبَلِّغين بشكل مستمر. بينما يركز القانون السعودي بشكل أساسي على جرائم الفساد المالي والإداري، فإن هذا يحد من نطاق الحماية إلى قضايا معينة مرتبطة بالفساد المالي والإداري فقط، مما قد يقلل من الحماية المتاحة في حالات الجرائم الأخرى (هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، 2019).

- **تدابير الحماية:** يوفر القانون القطري تدابير حماية متعددة، مثل إخفاء البيانات الشخصية، وتوفير الحماية الجسدية، واستخدام التقنيات الحديثة لإخفاء الهوية، بالإضافة إلى تقديم حماية قانونية شاملة للمجني عليهم والشهود، مما يعزز من فعالية القانون في حماية الأشخاص من أي انتقام محتمل (قانون رقم 5 لسنة 2022 ، المادة 7). كما يشمل القانون القطري أيضًا تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للمبلغين لضمان سلامتهم من كافة النواحي. أما القانون السعودي يركز على حماية سرية هوية المُبَلِّغين ومنع الانتقام منهم، لكنه قد يكون أقل تفصيلا في تدابير الحماية المادية، حيث لا يقدم نفس مستوى الشمولية في الحماية الجسدية أو الدعم النفسي والاجتماعي كما هو موجود في القانون القطري (هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، 2019).

- **الحوافز:** يقدم القانون السعودي حوافز نقدية للمبلغين عن جرائم الفساد، مما يشجع على الإبلاغ ويعزز من مشاركة المواطنين في مجابهة الفساد بشكل فعّال (هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، 2019). تشمل هذه الحوافز مكافآت مالية هامة تُعطي لمن يسهمون في الكشف عن الجرائم، وهو ما يمثل حافزًا قويًا للإبلاغ عن أي مخالفات تُلاحظ بينما القانون القطري لا يتضمن حوافز مالية، بل يركز على توفير الحماية القانونية والأمنية، ويعزز من الأمان الذاتي للمبلغين من خلال تقديم

تـدابير حمايـة قانونيـة متكاملـة، ممـا يـساعد علـى بنـاء الثقـة فـي النظـام القـانوني وضمان عدم تعرض المُبَلّغين لأي شكل من الانتقام أو المضايقات.

ثانياً: مقارنة القانون القطري مع التشريعات الإماراتية

أصدرت الإمارات العربية المتحدة القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2018 بشأن مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي يتضمن أحكامًا لحِمَايَةُ المُبَلّغين (وزارة العدل الإماراتية، 2018). بالإضافة إلى ذلك، أصدرت وزارة الموارد البشرية والتوطين قرارًا وزاريًا بشأن حِمَايَةُ المُبَلّغِين عن مخالفات قانون العمل (وزارة الموارد البشرية والتوطين، 2017).

نقاط المقارنة:

- **نطاق الحماية:** يغطي القانون القطري عدد متنوع من الجرائم، أضف إلى ذلك الجرائم الإلكترونية والجرائم المتعلقة بالوظيفة العامة، وكذلك الجرائم التي تهدد الأمن الوطني والاقتصادي، مما يجعله قانونًا شاملاً والأكثر شمولية يحمي الأفراد من مجموعة واسعة من الانتهاكات (قانون رقم 5 لسنة 2022، المادة 3). بينما تركز القوانين الإماراتية بشكل رئيسي على جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى مخالفات قانون العمل، بما يُفهم منه أن التركيز الأساسي يكون على الجرائم الاقتصادية والمالية، إلى جانب حماية حقوق العمال (وزارة العدل الإماراتية، 2018). هذا الاختلاف في نطاق الحماية يعكس الأولويات المختلفة لكل من الدولتين المتعلقة بمكافحة الجرائم وضمان حماية الأفراد.
- **تدابير الحماية:** القانون القطري يقدم تدابير حماية شاملة، بالإضافة إلي الحماية الجسدية والقانونية وإخفاء الهوية، إضافة إلى استخدام التقنيات لضمان سرية المعلومات بشكل أكبر، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمبلغين لضمان

سلامتهم ورفاههم، بينما توفر القوانين الإماراتية حماية سرية الهوية، مع التركيز على حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين من الانتقام في مكان العمل، ولكنها قد تكون أقل شمولية في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي الذي يوفره القانون القطري.

- **آليات الإبلاغ:** الإمارات العربية المتحدة أنشأت قنوات إبلاغ داخلية في المؤسسات، وتشجع على الإبلاغ من خلال منصات إلكترونية مخصصة وفعالة (وزارة العدل الإماراتية 2018)، وتعمل هذه القنوات على تسهيل الإبلاغ وضمان سرية المعلومات بشكل فعال، كما تقدم الحكومة الإماراتية برامج توعية لتعريف الموظفين بحقوقهم وآليات الإبلاغ بينما تعتمد قطر على تقديم طلبات الحماية إلى النيابة العامة، ويمكن أن تستفيد من تعزيز قنوات الإبلاغ الداخلية من خلال إنشاء منصات إلكترونية مخصصة وزيادة الوعي حول إجراءات الإبلاغ لحِمَايَةُ الْمُبَلِّغين بشكل أفضل وضمان مشاركة أوسع من المواطنين في مكافحة الفساد.

ثالثاً: مقارنة القانون القطري مع التشريعات الأردنية

في الأردن، تم إصدار قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (13) لسنة 2016 ، الذي يتضمن أحكامًا لِحِمَايَةُ الْمُبَلِّغين والشهود (هيئة النزاهة ومكافحة الفساد الأردنية، 2016).

نقاط المقارنة:

- **نطاق الحماية:** القانون القطري يشمل أعداد كثيرة وواسعة من الجرائم، بما في ذلك الجرائم المتعلقة بالفساد، الإرهاب، غسل الأموال، الاتجار بالبشر، الجرائم الإلكترونية، والجرائم المتعلقة بالوظيفة العامة. يهدف القانون القطري إلى تعزيز حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين والشهود والمجني عليهم والمستهدفين في مجموعة متنوعة من

الحالات والجرائم التي قد تؤثر على أمن الدولة والمجتمع. بينما القانون الأردني يركز على جرائم الفساد الكبرى والجرائم المرتبطة بها، بما في ذلك الرشوة وإساءة استعمال السلطة والاختلاس. يسعى القانون الأردني إلى مكافحة الفساد من خلال توفير حماية اللازمة للمبلغين عن هذه الجرائم وتوطين النزاهة في الكيانات العامة والخاصة، ويهدف إلى دعم الجهود الهادفة إلى مجابهة الفساد على مستوى المجتمع بأكمله.

- **تدابير الحماية:** كلا القانونين يقدمان حماية سرية الهوية وتدابير شاملة لمنع الانتقام من المُبَلِّغين، مع توفير آليات لحماية الشهود والمجني عليهم، بما في ذلك تمكين قنوات آمنة للإبلاغ، وتعزيز سرية البيانات الشخصية، وضمان سلامة المُبَلِّغين جسديًا ونفسيًا. كما يشمل كلا القانونين توفير الدعم القانوني والنفسي للمبلغين والشهود لضمان عدم تعرضهم لأي شكل من أشكال المضايقة أو الانتقام. بالإضافة إلى ذلك، يتم التركيز على تفعيل آليات حماية فعّالة تتضمن الدعم المستمر والمتابعة للحالات لضمان سلامتهم، وهو ما يساهم في تعزيز ثقة الأفراد في منظومة الإبلاغ عن الجرائم والمخالفات.
- **آليات الإبلاغ:** الأردن أنشأت هيئة مستقلة لتلقي بلاغات الفساد، مما يعزز ثقة المُبَلِّغين في عملية الإبلاغ، وتوفر قنوات آمنة وسرية وحديثة للإبلاغ. وفي قطر بالإضافة إلى النيابة العامة، أنشأت قطر هيئة الرقابة الإدارية والشفافية في عام 2011، التي توفر وسائل تواصل مباشرة وأخرى مع الجمهور لاستقبال البلاغات (هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، د.ت).

رابعاً: أوجه القصور والتحديات في القانون القطري مقارنة بالتشريعات العربية

- **الحوافز المالية:** في حين أن بعض الدول قد تقدم حوافز مالية أو معنوية للمبلغين، لا يتضمن القانون القطري حوافز محددة، مما قد يقلل من الدافع للإبلاغ عن المخالفات. إن تقديم هذه الحوافز المالية أو المعنوية يمكن أن يلعب دورًا مهمًا في تشجيع الأفراد على الإبلاغ عن المخالفات والمساهمة في مجابهة الفساد بشكل فعال. قد تضمن هذه الحوافز مكافآت مالية أو مزايا وظيفية أو تكريم علني وعينية للمُبلغين الذين يساهمون في الكشف عن الجرائم والمخالفات.
- **الهيئات المستقلة:** قطر لديها هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، وهي هيئة مستقلة تعمل على مكافحة الفساد وحِمَايَةُ النزاهة والمُبَلّغين، مما يعزز ثقة الجمهور في عملية الإبلاغ. قد يكون من المفيد تعزيز دور الهيئة وزيادة وعي الجمهور بمهامها وصلاحياتها، عبر حملات توعية مكثفة وبرامج تدريبية تستهدف الأفراد والمؤسسات. يمكن أن تشمل هذه الجهود أيضًا توفير المزيد من المعلومات حول كيفية الإبلاغ عن الفساد وضمان حِمَايَةُ المُبَلّغين من أي احتمالية انتقام منتظر بشكل مستمر.
- **التوعية والتثقيف:** هناك حاجة لتعزيز جهود التوعية اللازمة في قطر حول حقوق المُبَلّغين وإجراءات طلب الحماية، على الرغم من تواجد جهود من قبل هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، إلا أن زيادة التوعية يمكن أن تشجع المزيد من الأفراد على الإبلاغ. يمكن تعزيز هذه الجهود من خلال إطلاق حملات إعلامية مكثفة على مستوى المجتمع، بما في ذلك الوسائل الإعلامية التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي المتنوعة، وكذلك تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية تستهدف الجمهور العام والموظفين في المؤسسات العامة والخاصة. كما يمكن تطوير مواد

تعليمية تتناول حقوق المُبَلّغين وإجراءات الحماية المتاحة لهم، مما يساهم في بناء ثقافة مجتمعية تدعم النزاهة والشفافية.

خامساً: نقاط القوة في القانون القطري

- **شمولية نطاق الحماية:** يغطي القانون القطري أعداد كبيرة ومتنوعة من الجرائم، بما في ذلك الجرائم الموجهة ضد أمن الدولة، الجرائم الإرهابية، الجرائم الإلكترونية، جرائم غسيل الأموال، الجرائم المرتبطة بالفساد، وجرائم الاتجار بالبشر، وغيرها، مما يعزز من قدرة الأفراد على الإبلاغ عن مختلف أنواع المخالفات والمساهمة في الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره. كما أن هذا التنوع في نطاق الحماية يضمن توفير بيئة قانونية شاملة تستطيع تغطي كل أشكال الجرائم التي يمكن أن تهدد سلامة الأفراد أو الأمن العام.
- **تدابير الحماية المتقدمة:** يوفر القانون تدابير حماية متقدمة، مثل إخفاء البيانات الذاتية والسرية، استخدام التقنيات الحديثة لإخفاء الهوية، وتوفير الحماية الجسدية، وهو ما قد لا يكون موجودًا بنفس التفصيل في بعض التشريعات العربية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن القانون آليات للتعاون مع الجهات الأمنية لضمان حماية حقيقية للمبلغين والشهود، ويشمل استخدام تقنيات متطورة مثل تغيير الهوية وتوفير وسائل اتصال آمنة للمبلغين، مما يساعد في إنشاء بيئة آمنة وفعالة للإبلاغ عن الجرائم.
- **التزام دولي:** صادقت قطر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2007، ووقعت على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، مما يُبرز التزامها ببناء النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد على المستويين الدولي والإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، تتعاون قطر بوضع فعّال مع المنظمات الدولية لتعزيز الشفافية وحرية

المعلومات والخبرات في مجال مجابهة الفساد وتحقيق العدالة، وتسعى باستمرار إلى تحسين إطارها التشريعي لضمان توافقه مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية، مما يساهم في تعزيز ثقة المجتمع الدولي في التزام قطر بمكافحة الفساد.

تظهر المقارنة أن القانون القطري رقم (5) لسنة 2022 يتماشى مع العديد من المعايير والممارسات اللازمة في التشريعات العربية المتعلقة بحِمَايَةُ الْمُبَلِّغين. يتميز القانون بشمولية نطاق الحماية وتقديم تدابير حماية متقدمة. ومع ذلك، هناك مجالات يمكن تعزيزها، مثل تقديم حوافز إضافية للمُبلغين، وإنشاء هيئة مستقلة مختصة، وتمكين التوعية المجتمعية عبر الاستفادة من تجارب الدول العربية الأخرى، يمكن لقطر تعزيز إطارها القانوني لحِمَايَةُ الْمُبَلِّغين، مما يساعد في منع الفساد وتعزيز الشفافية والمسائلة والعدالة في المجتمع.

الفصل الثالث

توصيات لتطوير حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين في قطر

في هذا الفصل، سيتم استعراض التوصيات المقترحة اللازمة لتطوير آليات حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين في دولة قطر، مع التركيز على تعزيز الأطر القانونية وتحديث السياسات لضمان أوضاع آمنة ومشجعة للمبلغين عن المخالفات. يشمل هذا تعزيز الوعي القانوني، تطوير البني التحتية التقنية، وتحسين آليات التنسيق المؤسسي والتشريعي.

المبحث الأول

تعزيز الأطر القانونية لحِمَايَةُ الْمُبَلِّغين

في هذا المبحث، سيتم التركيز على استعراض سبل تعزيز الأنظمة القانونية لضمان حماية فعّالة للمبلغين في دولة قطر، بما يشمل تطوير التشريعات وآليات التطبيق لخلق بيئة قانونية آمنة تشجع على الإبلاغ عن المخالفات دون خوف من الانتقام.

يُعتبر تحسين آليات تطبيق القانون رقم (5) لسنة 2022 بشأن حماية المجني عليهم والشهود ومن في حكمهم في دولة قطر خطوة حاسمة وضرورية لتعزيز الحماية الفعّالة للمبلغين وضمان تحقيق العدالة. لتحقيق ذلك، يجب التركيز على عدة جوانب تضم الحماية الوقائية والقضائية، وتعزيز السرية، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الوعي القانوني.

أولاً: تعزيز الوعي القانوني بين المواطنين والمقيمين: يُعد أساسياً لضمان فعالية القانون. يمكن نجاح ذلك عبر إطلاق حملات توعية عبر الوسائل الإعلامية التقليدية والرقمية المتنوعة ومنصات التواصل الاجتماعي، تُعرّف الجمهور بحقوقهم وإجراءات طلب الحماية المتاحة لهم. (Transparency International، 2018). بالإضافة إلى ذلك، يمكن تنظيم ورش عمل وندوات تثقيفية بالتكاتف مع المؤسسات الحكومية والمنظمات المجتمعية المدنية اللازمة، تستهدف الموظفين في القطاعين العام والخاص، لزيادة فهمهم لأهمية دور المُبَلّغين في محاربة الفساد وحماية حقوق الإنسان الاجتماعية. (Feinstein et al., 2021).

ثانياً: تدريب الكوادر المختصة: يُعتبر ضرورياً لضمان تطبيق القانون بكفاءة. يتضمن ذلك وضع برامج تدريبية تخصصية ذات نوعية عالية للقضاة وأعضاء النيابة العامة وموظفي إدارة الحماية، لتعزيز مهاراتهم في التعامل مع البلاغات وحماية حقوق المُبَلّغين. كما يشمل التدريب على استعمال التقنيات الحديثة اللازمة في حماية البيانات والتعامل مع المنصات الإلكترونية، بالإضافة إلى تعزيز فهمهم للتحديات النفسية والاجتماعية التي قد يواجهها المبلغون (Feinstein et al., 2021).

ثالثاً: تعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات المعنية: يُساهم في تسريع الاستجابة للبلاغات وتوفير الحماية اللازمة. يمكن إنشاء لجان أو وحدات مشتركة لتسهيل مبادلة المعلومات وسرعة اتخاذ الإجراءات المناسبة. وضع بروتوكولات تعاون واضحة يُحدد الأدوار والمسؤوليات لكل جهة، مما يضمن عدم تضارب الصلاحيات أو تجنب تأخير الإجراءات، ويُعزز من فعالية تطبيق القانون (Transparency International، 2018).

رابعاً: تحديث التشريعات القائمة: يُمكن أن يعزز من شمولية وفعالية القانون. يمكن النظر في توطين نطاق الحماية ليضم جرائم جديدة مثل الجرائم البيئية وانتهاكات حقوق الإنسان، بما يتماشى مع الضوابط الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن دراسة إمكانية تقديم حوافز مالية أو معنوية للمبلغين، لتعزيز الدافع للإبلاغ عن المخالفات والمساهمة في محاربة الفساد. تشديد العقوبات على من ينتهك أحكام القانون، خاصة فيما يرتبط بإفشاء هوية المُبَلِّغين أو الانتقام منهم يساهم أيضاً في تعزيز الردع وحِمَايَةُ المُبَلِّغِينَ (Open Society Foundations، 2023).

خامساً: تقديم الدعم النفسي والقانوني للمبلغين: يُعد جزءاً مهماً والضروري من الحماية الشاملة. يمكن إنشاء مراكز متخصصة تقدم الاستشارات النفسية للمبلغين الذين قد يواجهون ضغوطاً أو تهديدات نتيجة لإبلاغهم، مما يساعدهم على علاج نتاج التحديات النفسية المحتملة وتوفير الدعم اللازم. وإمكانية تقديم المزيد من الخدمات القانونية المجانية أو بتكلفة منخفضة والمتكاملة لمساعدة المُبَلِّغين في حال تعرضهم لمشكلات قانونية أو انتقامية، مما يعزز من قدرتهم على مواجهة التحديات بثقة (UNESCO، 2022).

سادساً: تعزيز السرية والأمان في التعامل مع البلاغات والمعلومات الشخصية للمبلغين: يُعتبر أساسياً لضمان ثقتهم في النظام. ينبغي وضع سياسات صارمة داخل المؤسسات تضمن سرية المعلومات وتعاقب على أي خرق، واستعمال تقنيات الأكثر حداثة للكشف عن كل محاولات للولوج غير المصرح به إلى بيانات المُبَلِّغين. تعزيز ثقافة مؤسسية تحترم السرية وتشجع الموظفين على احترام خصوصية زملائهم يُساهم في خلق بيئة آمنة للإبلاغ (ICA، 2018).

سابعاً: إشراك المجتمع المدني في جهود تعزيز حِمَايَةُ الْمُبَلِغِين: يُمكن أن يحقق نتائج إيجابية وفعالة. يمكن التعاون مع منظمات حقوق الإنسان ومكافحة الفساد لتعزيز الجهود المشتركة، وتوفير أذون للحوار والتوعية المجتمعية اللازمة. تشجيع دور الإعلام والمجتمع المدني في مراقبة تنفيذ القانون والإبلاغ عن أي تجاوزات يُعزز من الشفافية والمسائلة، ويُساهم في بناء ثقة الجمهور في النظام القانوني (Feinstein et al., 2021).

ثامناً: تقديم حوافز مالية: يُعد من العناصر المهمة والضرورية لتعزيز الدافع للإبلاغ عن المخالفات. يمكن تقديم مكافآت مالية مباشرة للمبلغين الذين يساعدون في كشف المخالفات الكبيرة، وذلك لضمان تشجيع أكبر عدد من الأفراد على المساهمة في محاربة الفساد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن النظر في تقديم حوافز أخرى مثل توفير فرص تدريبية أو منح امتيازات وظيفية للمبلغين الذين يقدمون بلاغات ذات أهمية كبيرة. كما يمكن تنظيم برامج تقدير علنية تُظهر امتنان الدولة والمجتمع لهؤلاء الأفراد الذين يساهمون في تقوية الشفافية والنزاهة، مما يخلق بيئة إيجابية تشجع على الإبلاغ عن المخالفات بجرأة وثقة أكبر (Open Society Foundations، 2023).

أخيراً: متابعة وتقييم تطبيق القانون بشكل دوري ومستمر: يُتيح التعرف على التحديات القائمة وتطوير الحلول المناسبة. يمكن إعداد تقارير دورية تُقدم إلى الجهات العليا تبين مدى فعالية تطبيق القانون والتحديات التي تواجهه، بالإضافة إلى إجراء دراسات واستبيانات لقياس رضا الْمُبَلِّغين والمجتمع عن آليات الحماية المتوفرة. هذا النهج القائم على التقييم المستمر يُسهم في تحسين النظام وتطويره بما يتوافق مع الاحتياجات الفعلية.

من خلال تنفيذ هذه المقترحات، يمكن لدولة قطر تعزيز آليات تطبيق القانون رقم (5) لسنة 2022 بشكل يُسهم في وضع بيئة قانونية ومؤسسية مؤمنة وذات ثقة للمبلغين. هذا من شأنه أن يعزز من جهود محاربة الفساد وتحقيق العدالة، ويُسهم في تعزيز الشفافية والمسائلة في المجتمع، بما يتماشى مع الرؤية الوطنية اللازمة لقطر وأهداف التنمية المستدامة.

المطلب الثاني

تطوير إجراءات الحماية من الانتقام

يُعتبر حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين من الأعمال الانتقامية أحد الركائز الأساسية لضمان فعالية أي نظام قانوني يسعى إلى مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية. في دولة قطر، وعلى الرغم من وجود قانون يوفر الحماية للمبلغين، فإن تطوير إجراءات محددة لحمايتهم من الانتقام وضمان حقهم في التعويض يُعد ضرورة لتعزيز الثقة في النظام القانوني وتحفيز الأفراد على الإبلاغ عن المخالفات دون خوف.

أولاً، تعزيز الحماية القانونية ضد الانتقام: يتطلب وضع نصوص قانونية واضحة وشاملة تُجرم بشكل صريح أي أعمال انتقامية تمارس ضد الْمُبَلِّغين. يجب أن تتضمن هذه النصوص تعريفا دقيقًا للأفعال الانتقامية، مثل الفصل من الوظائف التعسفي، التخفيض في الرتبة، المضايقات المهنية والنفسية، أو أي إجراءات تتخذ بهدف معاقبة المبلغ على إبلاغه. بالإضافة إلى ذلك، يجب تحديد عقوبات رادعة وصارمة، بالإضافة إلي الغرامات النقدية والعقوبات الجنائية، ضد الأفراد أو

المؤسسات التي تُثبت تورطها في مثل هذه الأعمال (Feinstein et al., 2017; Martel، 2021).

ثانيًا، إنشاء آليات فعّالة ومستقلة لتقديم الشكاوى والتحقيق في قضايا الانتقام: يُعد أمرًا حيويًا. ينبغي إنشاء هيئة مستقلة أو وحدة خاصة ضمن الهيئات القائمة تتولى استقبال شكاوى المُبَلِّغين الذين يتعرضون لأعمال انتقامية. يجب أن تتمتع هذه الهيئة بالاستقلالية والسلطات اللازمة للتحقيق في الشكاوى واتخاذ الإجراءات القانونية الموائمة. كما يجب ضمان سرية الشكاوى وسرعة البت فيها والفعالية لتقديم الحماية الفورية للمبلغين (Guerrero، 2018).

ثالثًا، ضمان حق المُبَلِّغين في التعويض عن الأضرار التي لحقت بهم نتيجة للأعمال الانتقامية: يتطلب ذلك وضع آليات قانونية تسمح للمُبلغين بالمطالبة بتعويضات مالية عن الأضرار المادية والمعنوية بشكل شامل، بما في ذلك فقدان الدخل، الأضرار النفسية، وتكاليف المساعدة القانونية. يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء صندوق خاص لتعويض المُبَلِّغين المتضررين، أو فرض التزام على الجهة المعتدية بدفع التعويضات المناسبة والكاملة (Feinstein et al., 2021).

رابعًا، توفير الحماية الوظيفية للمبلغين داخل مؤسساتهم: يجب أن تتضمن التشريعات نصوصا صارمة تمنع أصحاب العمل من اتخاذ أي إجراءات سلبية ضد المُبَلِّغين بسبب إبلاغهم عن المخالفات. يمكن تعزيز ذلك من خلال فرض التزامات على المؤسسات بمراجعة سياساتها الداخلية لضمان حِمَايَةُ المُبَلِّغين، وتقديم الدعم اللازم لهم، بما في ذلك إعادة تعيينهم في وظائفهم الأصلية أو نقلهم إلى مناصب أخرى إذا اقتضت الضرورة.

خامساً، تعزيز ثقافة عدم التسامح المستمرة مع الانتقام داخل المؤسسات: يجب على الجهات الحكومية والخاصة تبني سياسات واضحة تُشجع على الإبلاغ عن المخالفات وتدين أي أعمال انتقامية. ويجوز تحقيق ذلك عبر تنظيم الحملات التوعوية وتدريب للموظفين بأهمية حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين، وإنشاء قنوات إبلاغ داخلية آمنة وسرية. كما يمكن تشجيع المؤسسات على تبني مدونات سلوك تُلزم جميع الموظفين باحترام حقوق الْمُبَلِّغين (Guerrero، 2018).

سادساً، تطوير برامج تدريبية وتثقيفية متخصصة للقضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين حول أهمية حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين من الانتقام: يُسهم ذلك في تعزيز فهمهم للتحديات التي يواجهها المبلغون، ويضمن تطبيق القوانين ذات الصلة بفعالية وعدالة. كما يمكن تنظيم ورش عمل ومؤتمرات لمناقشة أهم الأساليب ومبادلة الخبرات في هذا المجال.

سابعاً، تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال حِمَايَةُ الْمُبَلِغِين من الانتقام: يمكن لدولة قطر الانضمام إلى اتفاقيات دولية تُعنى بِحِمَايَةُ الْمُبَلِّغين، والافادة القصوى من الخبرات والتقنيات المتطورة في هذا المجال. يُسهم التعاون الدولي في تطوير معايير موحدة وتعزيز القدرات الوطنية اللازمة في حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين وضمان حقهم في التعويض (Martel، 2017).

ثامناً، تعزيز الرقابة والمساءلة الفعالة لضمان تطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بحِمَايَةُ الْمُبَلِّغِين من الانتقام: يمكن إنشاء وحدات رقابية أو تكليف مؤسسات قائمة بمهمة مراقبة الامتثال للقوانين، وإرسال التقارير الدورية للجهات المختصة. يُسهم ذلك في تعزيز الشفافية والثقة في النظام القانوني.

من خلال تبني هذه الإجراءات، يمكن لدولة قطر تعزيز حِمَايَةُ المُبَلِّغين من الأعمال الانتقامية وضمان حقهم في التعويض، مما يُعزز الثقة في النظام القانوني ويُحفز الأفراد على الإبلاغ عن المخالفات دون خوف. هذا بدوره يسهم في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة، ويُحقق أهداف التنمية المستدامة ورؤية قطر الوطنية.

المبحث الثاني

استشراف المستقبل والتوجهات القانونية

المطلب الأول

كيفية تعزيز الشفافية والعدالة الفعالة من خلال حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين

تُعتبر حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين عن المخالفات والفساد ركيزة أساسية لتعزيز الشفافية والعدالة وبناء الثقة في أي مجتمع يسعى إلى تحقيق الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة. إن التشريعات المستقبلية التي تُركز على تعزيز حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين تلعب وضعًا حاسمًا في محاربة الفساد وتحقيق المساءلة والعدالة، مما يُساعد في إقامة ثقة الجمهور بالأروقة الحكومية والخاصة.

أولاً، أهمية التشريعات المستقبلية في بناء الشفافية والمسائلة: تتجلى من خلال توفير إطار قانوني متكامل وواعٍ يشجع الأفراد على الإبلاغ عن المخالفات دون خوف من الانتقام أو التعرض لأضرار شخصية. إن تبني قوانين متقدمة وشاملة لحِمَايَةُ الْمُبَلِّغين يُسهم في إبراز الفساد والكشف عن الممارسات غير القانونية التي قد لا تظهر للعلن لولا شجاعة الْمُبَلِّغين ودعم القانون لهم (Transparency International، 2020).

ثانيًا، تطوير التشريعات لتعزيز الشفافية: يتطلب تحديث القوانين القائمة لتشمل أعداد أوسع من الجرائم والمخالفات والمستجدة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية والجرائم الإلكترونية. مع التطورات السريعة في مجالات التكنولوجيا والاتصالات، أصبح من المهم أن تتكيف التشريعات مع التحديات الجديدة

والمستقبلية، وتوفر الحماية الشاملة للمبلغين عن الجرائم الإلكترونية والانتهاكات المتعلقة بالبيانات الشخصية (OECD، 2016).

ثالثًا، تعزيز العدالة من خلال حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين: يتمثل في ضمان أن يتم التعامل مع بلاغات الْمُبَلِّغين بجدية وشفافية، وأن تُتخذ الإجراءات القانونية المناسبة واللازمة ضد المخالفين. يُسهم ذلك في تحقيق العدالة والردع، ويُظهر للمجتمع أن القانون يُطبق على الجميع دون تمييز، مما يبني الثقة في الأنظمة القضائية ويشجع المزيد من الأفراد على الإبلاغ عن المخالفات (Near & Miceli، 2016).

رابعاً، ضرورة توفير الحماية الشاملة للمُبلغين في التشريعات المستقبلية، والتي تشمل الحماية القانونية، الحماية من الانتقام، الحماية الوظيفية، والمالية، وبناء الدعم النفسي والاجتماعي. إن توفير هذه الحماية يُعزز من قدرة الْمُبَلِّغين على المشاركة الفعّالة في محاربة الفساد دون الخوف من العواقب السلبية، ويُشجع ثقافة النزاهة والمساءلة داخل المؤسسات (Banisar، 2011).

خامساً، تعزيز الشفافية المؤسسية من خلال إلزام المؤسسات الحكومية والخاصة بإنشاء آليات إبلاغ داخلية آمنة وسرية وفعالة، وتوفير قنوات التواصل مباشرة مع الجهات المختصة. يتطلب ذلك تطوير سياسات داخلية تشجع على الإبلاغ عن المخالفات، وتضمن عدم تعرض الْمُبَلِّغين لأي نوع من أنواع الانتقام أو التمييز (UNODC، 2015).

سادساً، الاستفادة من التجارب الدولية في صياغة التشريعات المستقبلية، حيث يمكن لدولة قطر الإفادة العظمى من أفضل الممارسات العالمية الناجحة في مجال حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين. يشمل ذلك دراسة التشريعات الأوروبية والأمريكية الناجحة،

وتكييفها لتناسب السياق القطري، مما يُسهم في تعزيز الإطار القانوني الوطني والإقليمي (Dworkin & Baucus، 1998).

سابعاً، توطين التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين، حيث يُمكن للجهات الحكومية العمل مع المؤسسات الخاصة لتطوير معايير وسياسات مشتركة اللازمة تحمي الْمُبَلِّغين وتشجع على الشفافية. يُسهم ذلك في خلق بيئة عمل تشجع على النزاهة وتُعزز من قدرة المؤسسات على اكتشاف ومعالجة المخالفات داخليًا (King، 1999).

ثامناً، تطوير برامج تدريبية وتثقيفية لتعزيز وعي الأفراد بأهمية دور الْمُبَلِّغين في تعزيز الشفافية والعدالة. يمكن أن تشمل هذه البرامج تدريب الموظفين على آليات الإبلاغ الآمنة، وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم، مما يُسهم في خلق ثقافة مؤسسية داعمة للنزاهة (Miceli & Near، 2005).

تاسعًا، بناء الشفافية في عمليات التحقيق والمتابعة المستمرة، حيث يجب أن تلتزم الجهات المختصة بمعايير عالية من الشفافية في التعامل مع بلاغات الْمُبَلِّغين، وضمان إعلامهم بالتطورات المتعلقة ببلاغاتهم، مع الحفاظ على عدم الكشف عن المعلومات الحساسة. يُسهم ذلك في بناء الثقة بين الْمُبَلِّغين والجهات المتخصصة، ويُعزز من فعالية نظام الإبلاغ (Roberts، 2014).

عاشرًا، التأكيد على دور الإعلام والمجتمع المدني الوطني في دعم حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين وبناء الشفافية والعدالة. يمكن للإعلام أن يلعب دورًا هامًا في توعية الجمهور بأهمية حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين، وكشف قضايا الفساد والمخالفات، بينما يمكن لمنظمات المجتمع المدني تقديم الدعم والمناصرة للمبلغين (Wolfe et al., 2014).

فـي الختـام، يُعد تعزيـز الـشفافية والعدالـة وبنـاء الثقـة مـن خـلال حِمَايَـةُ الْمُبَلِّغين مهمة مشتركة تتطلب تعاونًا بين الحكومة والمؤسسات والمنظمات المدنيـة. إن التشريعات المستقبلية التـي تُركز علـى حِمَايَـةُ الْمُبَلِّغين تُسهم فـي خلـق بيئـة قانونيـة واجتماعيـة تـدعم النزاهة والمساءلة، مما يُعزز من ثقة الجمهور فـي المؤسسات ويُسهم فـي تحقيق التنميـة المستدامة.

المطلب الثاني

استراتيجيات لتعزيز التعاون الدولي

تُعتبر حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين عن المخالفات والفساد قضية ذات بعد دولـي ومتقدم، حيث يتجاوز تأثير الفساد الحدود الوطنية ويؤثر علـى التنميـة والاستقرار العـالميين. لـذلك، فـإن تعزيز التعـاون الإقليمـي والـدولي فـي حِمَايَـةُ الْمُبَلِّغين يُعد استراتيجية ضـرورية لمكافحـة الفساد بـشكل فعّـال. تلعـب المؤسـسات القطريـة دورًا مهمًـا فـي هـذا الـسياق مـن خـلال الانخراط في الجهود الدولية وتبني أفضل الممارسات وتعزيز التشريعات الوطنية.

أولاً، أهميـة التعـاون الـدولي فـي حِمَايَـةُ الْمُبَلِّغين: تتجلـى فـي توحيـد الجهـود وتبـادل الخبـرات والمعلومـات اللازمـة بـين الـدول. يـساهم هذا التعـاون فـي تطـوير معـايير دوليـة لحِمَايَـةُ الْمُبَلِّغين، وتعزيـز القدرات الوطنيـة فـي الكشف عن الفساد وملاحقة مرتكبيه. تُعتبر اتفاقيـة الأمـم المتحـدة لمكافحـة الفساد لعـام 2003 إطـارًا دوليًـا هامًـا يُلزم الـدول الأطـراف بتعزيـز التدابير الراميـة إلـى حِمَايَـةُ الْمُبَلِّغين (الأمـم المتحـدة، 2004).

ثانياً، مشاركة قطر في الاتفاقيات الدولية والإقليمية: تُعزز من دورها الفعال في مكافحـة الفساد وحِمَايَـةُ الْمُبَلِّغين. صـادقت قطـر علـى اتفاقيـة الأمـم المتحـدة لمكافحـة الفسـاد

بموجب المرسوم الأميري رقم (17) لسنة 2007 (الجريدة الرسمية لدولة قطر، 2007). كما وقعت على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في عام 2010، مما يعكس التزامها بالتعاون مع الدول العربية لتعزيز النزاهة والشفافية (جامعة الدول العربية، 2010).

ثالثاً، استراتيجيات لتوسيع التعاون الإقليمي والدولي تشمل:

١. **تعزيز المشاركة في المنظمات الدولية والإقليمية:** قطر تشارك بفعالية في المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الفساد، مثل منظمة الشفافية الدولية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والاتفاقية العربية لمجابهة الفساد، وغيرها. تُسهم هذه المشاركة في مبادلة الخبرات والمعرفة، والوصول إلى أفضل الممارسات الدولية وتطبيقها في حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين. (OECD، 2016).

٢. **تطوير اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف:** يمكن لقطر إبرام اتفاقيات تعاون ثنائية مع الدول الأخرى لتعزيز حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين، وتسيير مبادلة المعلومات والتحقيقات المشتركة في قضايا الفساد ومكافحته عبر الحدود. تمكّن هذه الاتفاقيات من تعزيز الجهود المشتركة للكشف عن وملاحقة الفاسدين الذين يعملون عبر الحدود الوطنية (20G، 2019).

٣. **المواءمة التشريعية مع المعايير الدولية:** يتطلب تكاتف التعاون الدولي الضروري تحديث التشريعات الوطنية لتتوافق مع المعايير الدولية. يمكن لقطر مراجعة قانون حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين رقم (5) لسنة 2022 لتضمين توصيات المنظمات الدولية والتجارب الناجحة من الدول الأخرى، مثل توطين نطاق الحماية وتقديم حوافز مالية للمبلغين (UNODC، 2015).

٤. **المشاركة في برامج التدريب وبناء القدرات الدولية:** يمكن للجهات القطرية المختصة، مثل هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، المشاركة في برامج تدريب دولية تهدف إلى بناء القدرات في مجال حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين ومكافحة الفساد. يُسهم ذلك في تعزيز مهارات الكوادر الوطنية وتطبيق أفضل الممارسات (Transparency International، 2020).

٥. **استضافة المؤتمرات والفعاليات الدولية:** يمكن لقطر استضافة مؤتمرات وندوات دولية تركز على حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة، مما يُعزز من مكانتها الدولية ويُتيح فرصة لتبادل الخبرات والمعرفة مع الدول الأخرى. يُسهم ذلك في تعزيز الحوار الدولي وتطوير استراتيجيات مشتركة (International Anti-Corruption Conference، 2019).

رابعاً، دور المؤسسات القطرية في تعزيز التعاون الدولي:

- **هيئة الرقابة الإدارية والشفافية:** تُعتبر الهيئة الجهة الرئيسية في قطر المعنية بمكافحة الفساد وحماية النزاهة. يمكن للهيئة تعزيز تعاونها مع الهيئات النظيرة في الدول الأخرى، وتوقيع مذكرات تفاهم لتبادل المعلومات والخبرات حيث قامت هيئة الرقابة الإدارية والشفافية في تاريخ 13 أكتوبر 2024 بتكريم الفائزين في مسابقة البحوث والدراسات في أطر حماية النزاهة ومكافحة الفساد اللازمة على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، د.ت) (كونا، 2024).
- **وزارة العدل:** تلعب الوزارة دورًا مهمًا في مراجعة التشريعات وتحديثها بما يتوافق مع المعايير الدولية. كما يمكنها المشاركة في الاجتماعات الدولية وتعزيز التعاون القانوني والقضائي مع الدول الأخرى (وزارة العدل القطرية، 2022).

- **النيابة العامة:** النيابة العامة في قطر عضو في العديد من شبكات التعاون القضائي الدولي، مما يُسهل تبادل المساعدة القانونية المتبادلة في قضايا الفساد وتعزيزها (UNODC، 2021).

خامساً، تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني الدولي: يمكن لقطر التعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعمل في مجال مكافحة الفساد وحِمَايَةُ المُبَلِّغين، مثل منظمة الشفافية الدولية ومنظمة الشفافية العربية. يُسهم ذلك في تكاتف الجهود الوطنية والاستفادة من الخبرات والموارد المتاحة (Transparency International، 2020).

سادساً، الاستفادة من التكنولوجيا وتعزيز التعاون الرقمي: يمكن لقطر تطوير نوافذ إلكترونية مشتركة مع الدول الأخرى لتبادل المعلومات حول قضايا الفساد وحِمَايَةُ المُبَلِّغين. يُسهم ذلك في تحسين سرعة وكفاءة تبادل المعلومات وتعزيز القدرات التقنية (Interpol، 2019).

سابعًا، المشاركة في مبادرات التعليم والتدريب الدولية: قطر تقود مبادرات التعليم والتدريب الدولية الفعالة في مجال مكافحة الفساد وحِمَايَةُ المُبَلِّغين، حيث شاركت في برامج تعليمية وبحثية دولية، مثل مبادرة التعليم من أجل العدالة التي أطلقتها في عام 2015 بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يُسهم ذلك في بناء جيل جديد من الخبراء والمتخصصين في هذا المجال.

ثامنًا، تعزيز الشفافية والإفصاح الدولي: يمكن لقطر تعزيز الشفافية من خلال عرض تقارير دورية عن جهودها في مكافحة الفساد وحِمَايَةُ المُبَلِّغين، ونشر البيانات والمشاركة في مؤشرات الشفافية الدولية. يُعزز ذلك من ثقة المجتمع الدولي في التزام قطر بمحاربة الفساد (Transparency International، 2021).

خاتمة البحث

خلص هذا البحث إلى أن قانون حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين في قطر رقم 5 لسنة 2022 يمثل خطوة محورية نحو بناء الشفافية والمساءلة والعدالة في البلاد. يوفر القانون إطارًا متكاملاً وشاملاً يتضمن سرية المعلومات، حماية من الانتقام، وضمانات قانونية لتعزيز مشاركة الأفراد في مكافحة الجرائم. ومع ذلك، أظهر التحليل وجود بعض التحديات والقصور في تطبيق القانون مقارنة بالتشريعات الدولية، وهو ما يشير إلى الحاجة لمزيد من التطوير والتوصيات لضمان فعالية التطبيق.

من خلال دراسة مقارنة مع التشريعات الدولية في أوروبا والولايات المتحدة والدول العربية، تبين أن قطر تمتلك أساسًا قانونيًا قويًا ومتكاملاً، لكن بعض الجوانب يمكن تحسينها لضمان حماية أشمل. قدم البحث مجموعة من التوصيات اللازمة لتعزيز القانون، بما في ذلك تطوير آليات التطبيق وتوسيع الحماية.

مدى تحقيق الأهداف البحثية

١. **تحليل قانون حِمَايَةُ الْمُبَلِّغين في قطر:** تحقق الهدف الأول من خلال تقديم استعراض تفصيلي لبنود القانون رقم 5 لسنة 2022، بما يشمل نطاق الحماية، التدابير الوقائية، والعقوبات المفروضة على انتهاك أحكام القانون.

٢. **مقارنة التشريعات القطرية بالتشريعات الدولية:** تم تحقيق الهدف الثاني من خلال تحليل مقارن بين القانون القطري وتشريعات دولية، مثل التشريعات الأوروبية والأمريكية، بالإضافة إلى تشريعات عربية. ساعد هذا التحليل في تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الأطر القانونية المختلفة.

٣. **التعرف على التحديات العملية:** حقق البحث هدفه الثالث من خلال تركيز الضوء على التحديات التي تواجه تطبيق القانون في قطر، بما في ذلك صعوبات التطبيق العملي والمستمرة وآليات حماية الهوية وتجنب الانتقام.

٤. **اقتراح حلول وتوصيات:** تحقق الهدف الرابع من خلال تقديم توصيات عملية ضرورية لتحسين الإطار القانوني، مثل تحسين إجراءات الحماية وتطوير آليات التعويض للمبلغين وتعزيز التعاون الدولي في مجال حِمَايَةُ الْمُبَلِّغِين.

النتائج والتوصيات

النتائج الرئيسية

لقد توصل هذا البحث إلى عدد من النتائج الهامة فيما يتعلق بقانون حماية المبلغين في قطر رقم 5 لسنة 2022، ومقارنته بالتشريعات الدولية والعربية:

١. **إطار قانوني قوي للحماية:** يؤكد البحث أن القانون القطري رقم 5 لسنة 2022 يمثل خطوة محورية في تعزيز منظومة العدالة، حيث يوفر إطاراً قانونياً متكاملاً للمبلغين والشهود والمجني عليهم، بضمان سرية المعلومات، والحماية من الانتقام، وفرض عقوبات صارمة على منتهكي أحكامه.

٢. **شمولية نطاق الحماية:** يتميز القانون القطري بشمولية واسعة في تغطية الجرائم المشمولة بالحماية، بما في ذلك الجرائم ضد أمن الدولة، الإرهاب، غسل الأموال، الاتجار بالبشر، الجرائم الإلكترونية، والفساد الوظيفي، مما يعزز من قدرة الأفراد على الإبلاغ عن مختلف أنواع المخالفات.

٣. **تدابير حماية متقدمة:** يقدم القانون تدابير حماية متطورة تشمل إخفاء البيانات الشخصية، استخدام التقنيات الحديثة لحماية الهوية، وتوفير الحماية الجسدية، مع وجود آليات للتعاون مع الجهات الأمنية المختصة.

٤. **التزام بالمعايير الدولية:** يتماشى القانون القطري بشكل كبير مع الاتفاقيات الدولية كـ "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" ومع "التوجيه الأوروبي رقم 1937/2019" في جوانب عديدة تتعلق بالحماية والسرية.

٥. **تحديات في التطبيق العملي:** على الرغم من قوة الإطار القانوني، تواجه عملية التطبيق تحديات مثل نقص الوعي القانوني لدى الجمهور، وتأثير الثقافة المجتمعية على الإبلاغ، والحاجة إلى تعزيز التنسيق بين الجهات المختصة، وتطوير البنية التحتية التقنية.

٦. **أوجه قصور مقارنة بالتشريعات الدولية:** تبرز مقارنة القانون القطري بالتشريعات الأمريكية والأوروبية بعض الفجوات، خاصة في جانب الحوافز المالية المقدمة للمبلغين، وضرورة توسيع نطاق الحماية ليشمل المزيد من الجرائم (مثل الجرائم البيئية وحقوق الإنسان)، وتعزيز آليات الإبلاغ الداخلية.

٧. **الاستفادة من التجارب الإقليمية:** يظهر البحث أن قطر يمكنها الاستفادة من تجارب دول عربية مثل المملكة العربية السعودية والأردن والإمارات العربية المتحدة، خاصة فيما يتعلق بتقديم حوافز للمبلغين وتعزيز دور الهيئات المستقلة وزيادة حملات التوعية.

التوصيات

بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث، يقدم هذا القسم مجموعة من التوصيات العملية لتطوير قانون حماية المبلغين في قطر وتعزيز فعاليته:

١. **توفير حوافز مالية ومعنوية:** يُقترح دراسة إمكانية إدراج حوافز مالية للمبلغين الذين تسهم معلوماتهم في كشف المخالفات الكبيرة، بالإضافة إلى حوافز معنوية مثل التكريم العام أو المزايا الوظيفية، لزيادة الدافع للإبلاغ.

٢. **توسيع نطاق الجرائم المشمولة:** يوصى بمراجعة القانون لتوسيع نطاق الجرائم والمخالفات المشمولة بالحماية لتشمل مجالات أوسع مثل الجرائم البيئية، انتهاكات حقوق الإنسان، والمخالفات المتعلقة بالسلامة والصحة العامة، ليتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

٣. **تعزيز آليات الإبلاغ الداخلية:** يجب تطوير وتفعيل قنوات إبلاغ داخلية آمنة ومحايدة وسرية داخل المؤسسات الحكومية والخاصة، مع توفير نوافذ إلكترونية آمنة تضمن سهولة وسرية الإبلاغ وحماية بيانات المبلغين.

٤. **تقديم الدعم النفسي والقانوني الشامل:** يوصى بإنشاء مراكز متخصصة لتقديم استشارات نفسية ودعم قانوني مجاني للمبلغين، ومساعدتهم في تجاوز الضغوط والتهديدات الناتجة عن الإبلاغ. يمكن إنشاء صندوق خاص لتعويض المتضررين.

٥. **زيادة الوعي القانوني والمجتمعي:** إطلاق حملات توعية مكثفة ومستمرة عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، وتنظيم ورش عمل وندوات بالشراكة مع المؤسسات التعليمية والمجتمع المدني لتعزيز فهم أهمية دور المبلغين وحقوقهم.

٦. **تدريب وتأهيل الكوادر المتخصصة:** توفير برامج تدريب متقدمة للقضاة، أعضاء النيابة العامة، وموظفي إدارات الحماية على أحدث التقنيات وأفضل الممارسات في التعامل مع بلاغات المبلغين وحماية بياناتهم.

٧. **تعزيز التنسيق المؤسسي والرقابة:** إنشاء لجان أو وحدات تنسيقية مشتركة بين الجهات المعنية (النيابة العامة، وزارة الداخلية، هيئة الرقابة الإدارية والشفافية) لوضع معايير موحدة وضوابط لضمان حماية بيانات المبلغين والتحقيق الفعال في البلاغات.

٨. **تطوير البنية التحتية التقنية:** الاستثمار في تحديث أنظمة الأمان السيبراني وتوفير أدوات وتقنيات حديثة لضمان سرية الاتصالات ونقل البيانات بشكل آمن، وتأهيل الكوادر للتعامل مع هذه التقنيات.

٩. **تعزيز التعاون الإقليمي والدولي:** متابعة المشاركة الفعالة في الاتفاقيات الدولية والإقليمية، وتطوير اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، والمواءمة التشريعية مع المعايير الدولية، والمشاركة في برامج بناء القدرات الدولية، لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

١٠. **المتابعة والتقييم الدوري:** إعداد تقارير دورية حول فعالية تطبيق القانون والتحديات التي تواجهه، وإجراء دراسات واستبيانات لقياس رضا المبلغين، لضمان التحسين المستمر وتطوير النظام القانوني.

تطبيق هذه التوصيات سيسهم بشكل كبير في تعزيز حماية المبلغين في قطر، وبناء ثقة أكبر في النظام القانوني، مما يدعم جهود مكافحة الفساد ويعزز الشفافية والمساءلة والعدالة في المجتمع، بما يتوافق مع رؤية قطر الوطنية 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

المصادر العربية

- الأمانة العامة للتخطيط التنموي. (2008). *رؤية قطر الوطنية 2030*.
- الإمارات العربية المتحدة. (2012). *القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب*.
- البرلمان الأوروبي والمجلس. (2019). *التوجيه (EU) 2019/1937 بشأن حماية الأشخاص الذين يبلغون عن انتهاكات قانون الاتحاد*. الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي.
- الجريدة الرسمية لدولة قطر. (2007). المرسوم الأميري رقم (17) لسنة 2007 بالموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- الجريدة الرسمية لدولة قطر. (2022، 4 أغسطس). *قانون رقم (5) لسنة 2022 بشأن حماية المجني عليهم والشهود ومن في حكمهم*. العدد 8.
- جامعة الدول العربية. (2010). *الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد*. متاح عبر: http://www.lasportal.org/ar/legalnetwork/Documents/الاتفاقية%20العربية%20لمكافحة%20الفساد.pdf.
- جاوي، ح. (2022). تفعيل كشف الفساد وحماية المبلغين. *مجلة الحقوق والحريات*، *10*(1)، 868.
- حميد، ع. (2013). حماية الشهود بمناسبة جرائم المال العام. *مجلة الحقوق*، 18، 78.

- الحميمات، م. ع. خ. (2016). الشهادة والتبليغ كوسيلتين للإثبات في قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني رقم (9) لسنة 1961 وتعديلاته. *مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للبحوث والدراسات الإنسانية*، *22*(1)، 251-270.
- الخطيب، أ. (2015). *مكافحة الفساد الإداري والمالي في الأردن*. دار وائل للنشر والتوزيع.
- الرواشدة، ع. (2018). دور المبلغين عن الفساد في تعزيز الشفافية والمساءلة. *مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات - سلسلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، *33*(4)، 1-21.
- رؤية السعودية 2030. (2016). مسترجع من https://www.vision2030.gov.sa/
- الزعبي، أ. (2019). *الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد: دراسة مقارنة بين القانون الأردني والقانون الفرنسي*. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الأردنية.
- زغلول، ط. (2017). الحماية الإجرائية للمجني عليهم والشهود والمبلغين: دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة. *مجلة العلوم القانونية والاقتصادية*، *59*(1)، 176.
- الشويكي، م. (2017). أثر نظام حماية المبلغين عن الفساد على تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في الأردن. *دراسات*، *44*(1)، 149-174.
- الشمري، أ. (2021). الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد في المملكة العربية السعودية. *مجلة كلية الدراسات التجارية*، *43*(2)، 1-27.

- العامري، م. (2020). *حماية المبلغين عن الفساد في القانون الأردني: دراسة تحليلية*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة.
- عبد الله، س. (2019). *شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية* (الطبعة الثالثة). دار ابن الأثير للطباعة والنشر.
- العجارمة، أ. ع. م.، والمعادات، ع. ع. ع. (2016). الحماية الجنائية للمبلغ في قضايا الفساد (دراسة مقارنة). *مجلة دراسات قانونية*، *22*(1)، 1-24.
- العنزي، ف. (2004). *بعض العوامل الاجتماعية المؤثرة في التبليغ عن المطلوبين وتسليمهم للسلطات الأمنية*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (13) لسنة 2016. (2016). الأردن.
- قانون مكافحة الإرهاب رقم (27) لسنة 2019. (2019). الجريدة الرسمية لدولة قطر.
- قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم (14) لسنة 2014. (2014). الجريدة الرسمية لدولة قطر.
- قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (20) لسنة 2019. (2019). الجريدة الرسمية لدولة قطر.
- قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (9) لسنة 1987. (1987). الجريدة الرسمية لدولة قطر.
- قانون حماية البيانات الشخصية رقم (13) لسنة 2016. (2016). الجريدة الرسمية لدولة قطر.

- القرار الأميري رقم (6) لسنة 2015 بإعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية والشفافية. (2015). الجريدة الرسمية لدولة قطر.
- القرار الأميري رقم (75) لسنة 2011 بإنشاء هيئة الرقابة الإدارية والشفافية. (2011). الجريدة الرسمية لدولة قطر.
- كونا. (2024، 13 أكتوبر). *انعقاد الاجتماع الـ10 للجنة الوزارية لأجهزة مكافحة الفساد بدول مجلس التعاون في قطر*. متاح عبر: https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3186710
- مجلس أوروبا. (2014). *توصية CM/Rec(2014)7 للجنة الوزراء إلى الدول الأعضاء بشأن حماية المُبلغين*.
- المملكة العربية السعودية. (2011). *الأمر الملكي رقم (أ/65) بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)*.
- المملكة العربية السعودية. (2017). *نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله*.
- المفوضية السامية لحقوق الإنسان. (2022). *حماية الشهود والمُبلغين*. الأمم المتحدة. مسترجع من https://www.ohchr.org
- منظمة الدول الأمريكية. (1996). *اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد*.
- هيئة الرقابة الإدارية والشفافية. (د.ت). *نبذة عن الهيئة*. تم الاسترجاع في 15 أكتوبر 2023، من https://www.acta.gov.qa/ar-qa/AboutActa/Pages/default.aspx

- وزارة العدل الإماراتية. (2018). *مرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة*.
- وزارة العدل القطرية. (2022). *تقرير وزارة العدل السنوي*. متاح عبر: https://www.moj.gov.qa
- وكالة الأنباء السعودية (واس). (2017، 5 أكتوبر). *عام / المملكة تقدم نموذجاً متميزاً في مكافحة الإرهاب والتطرف*.
- وكالة الأنباء السعودية (واس). (2025، 28 أبريل). *"مركز استهداف تمويل الإرهاب" . جهودٌ فعّالة ورائدة في مكافحة جريمة الإرهاب وتمويله*.

المصادر الأجنبية

- Basinal, D. (2011). Whistleblowing: International Standards and Developments. In *Corruption and Transparency: Debating the Frontiers between State, Market and Society*.
- Brown, A. J. (2008). Whistleblowing in the Australian Public Sector: Enhancing Protection and Supporting a Culture of Reporting. *Australian Journal of Public Administration*, *67*(1), 83-95.
- Dworkin, T. M., & Baucus, M. S. (1998). Internal vs. External Whistleblowers: A Comparison of Whistleblowering Processes. *Journal of Business Ethics*, *17*(12), 1281-1298.

- European Parliament and Council. (2019). *Directive (EU) 2019/1937 on the protection of persons who report breaches of Union law*. Publications Office of the European Union. Retrieved from https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A32019L1937
- Feinstein, D., Devine, T., Pender, J., Allen, A., Nawa, S., & Shepard, J. (2021). *Are Whistleblowing Laws Working? A Global Study of Whistleblower Protection Litigation*. International Bar Association. Retrieved from https://www.ibanet.org/MediaHandler?id=49c9b08d-4328-4797-a2f7-1e0a71d0da55
- Feinstein, S., & Devine, T. (2019). *A Comparative Analysis of U.S. vs. E.U. Whistleblower Law*. Government Accountability Project.
- France. (2016). *Law No. 2016-1691 of 9 December 2016 on transparency, the fight against corruption and the modernisation of economic life (Sapin II)*.
- G20. (2019). *G20 High-Level Principles for the Effective Protection of Whistleblowers*. Retrieved from https://www.bmjv.de/SharedDocs/Downloads/EN/G20/G20_Whistleblowers.pdf

- Guerrero, C. (2018). Retos en México en Materia de Protección de Denunciantes con relación a Estándares Internacionales. *R.I.T.I.*
- International Anti-Corruption Academy (IACA). (2018). *Defining Whistleblowing: International Perspectives and Best Practices*. (Research Paper Series No. 05). IACA.
- International Anti-Corruption Academy (IACA). (2019). *About the IACC*. Retrieved from https://iaccseries.org
- International Anti-Corruption Academy (IACA). (n.d.). *How to Build a Whistleblowing System to Counter Corruption*. Retrieved from https://www.iaca.int/iaca-programmes.html
- International Anti-Corruption Academy (IACA). (n.d.). *International Anti-Corruption Academy - Organization of American States*. Retrieved from https://www.oas.org/es/dialogos_judiciales/docs/International-Anti-Corruption-Academy-Presentation.pdf
- International Anti-Corruption Academy (IACA). (n.d.). *Resources - Embedding Project*. Retrieved from https://www.iaca.int/iaca-programmes.html

- King, G. (1999). The Implications of an Organization's Structure on Whistleblowing. *Journal of Business Ethics*, *20*(4), 315-326.
- Martel, B. (2017). The Protection of United Nations Whistleblowers against Retaliation. *The Law & Practice of International Courts and Tribunals*, *16*(2), 264–288.
- Miceli, M. P., Near, J. P., & Dworkin, T. M. (2008). *Whistleblowing in Organizations*. Routledge.
- Miceli, M. P., & Near, J. P. (2005). Standing Up or Standing By: What Predicts Blowing the Whistle on Organizational Wrongdoing? *Research in Personnel and Human Resources Management*, *24*, 95-136.
- Near, J. P., & Miceli, M. P. (2016). After the Wrongdoing: What Managers Should Know About Whistleblowing. *Business Horizons*, *59*(1), 105-114.
- OECD. (2016). *Committing to Effective Whistleblower Protection*. OECD Publishing.
- OECD. (2016). *G20/OECD Principles of Corporate Governance*. OECD Publishing.

- Open Society Foundations. (2023). *Why We Need Whistleblower Protections*. Retrieved from https://www.opensocietyfoundations.org/press-releases/why-we-need-whistleblower-protections
- Roberts, P. (2014). Motivations for Whistleblowing: Personal, Private and Public Interests. In A. J. Brown, D. Lewis, R. Moberly, & W. Vandekerckhove (Eds.), *International Handbook on Whistleblowing Research*.
- Transparency International. (2018). *A Best Practice Guide for Whistleblowing Legislation*. Retrieved from https://www.transparency.org/whatwedo/publication/best_practice_guide_for_whistleblowing_legislation
- Transparency International. (2020). *Global Corruption Barometer - Middle East and North Africa*.
- Transparency International. (2020). *Protecting Whistleblowers: A Key to Fighting Corruption*. Retrieved from https://www.transparency.org/en/our-priorities/whistleblowing
- Transparency International. (2021). *Corruption Perceptions Index*. Retrieved from https://www.transparency.org/en/cpi
- Transparency International. (2022). *Internal Whistleblowing Systems – Best practice principles for public and private*

organisations. Retrieved from https://www.transparency.org/en/publications/internal-whistleblowing-systems

- UNESCO. (2022). *Journalism and Whistleblowing: An Important Tool to Protect Human Rights and Strengthen Democracy*. Retrieved from https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000381628
- United Nations. (2003). *United Nations Convention Against Corruption*.
- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). (2015). *Anti-Corruption Module 6: Key Issues - Whistle-blowing Systems and Protections*. Retrieved from https://www.unodc.org/e4j/zh/anti-corruption/module-6/key-issues/whistle-blowing-systems-and-protections.html
- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). (2015). *Resource Guide on Good Practices in the Protection of Reporting Persons*. Retrieved from https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2015/15-04741_Person_Guide_eBook.pdf

- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). (2018). *Education for Justice (E4J) Initiative*. Retrieved from https://www.unodc.org/e4j/ar/tertiary/index.html
- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). (2021). *Global Judicial Integrity Network*. Retrieved from https://www.unodc.org/ji
- United States Congress. (1989). *Whistleblower Protection Act of 1989*. Retrieved from https://www.congress.gov/bill/101st-congress/senate-bill/20
- United States Congress. (2010). *Dodd-Frank Wall Street Reform and Consumer Protection Act*. Retrieved from https://www.congress.gov/bill/111th-congress/house-bill/4173